

مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٠٣٩ (مستأنفة)
الجمعة، ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد أنجابا	(ناميبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	الأرجنتين	السيد بتريا
	البحرين	السيد بو علاي
	البرازيل	السيد مورا
	سلوفينيا	السيد زبورغار
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد دوتريو
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رتشموند
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): هذه الجلسة المفتوحة التي يعقدها المجلس بشأن الحالة في أفغانستان تأتي في الوقت المناسب، ووفد بلادي يشيد بكم، سيدي، على تنظيمها. ويحدونا الأمل في أن تعمل هذه المناقشة على أن توجيه تركيز المجتمع الدولي بقدر أكبر نحو المسألة في وقت يبدو الصراع أشد عسرا من ذي قبل.

ولا شك أن الحرب الأهلية في أفغانستان هي من أشد الحروب تدميرا ومأساوية في تاريخ الصراعات البشرية في العالم. فعشرون عاما من الحرب الدموية تركت البلاد في حالة مدمرة، دون أي دلائل مشجعة على إنهاء مبكر للصراع. ولقد حدث فعلا عدد من التطورات الإيجابية مؤخرا، وهي تطورات أدت بالمجتمع الدولي إلى الاعتقاد بأن نهاية الصراع باتت في متناول اليد. بيد أن هذه التطورات لم تفض إلى اليوم الجديد الذي يرنو إليه شعب أفغانستان المتعب من الحرب.

وعلى غرار أصدقاء آخرين لأفغانستان، تشعر ماليزيا بألم وحزن عميقين إزاء الحالة في ذلك البلد الشقيق وإزاء محنة شعبه. وتعتقد ماليزيا أنه لا يمكن إحلال سلام دائم في أفغانستان إلا عن طريق الوسائل السياسية وليس العسكرية، وهي بالتالي تؤيد بشدة أية جهود تبذل لتحقيق حل سياسي للصراع عن طريق الحوار وتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة من شأنها أن تأخذ في الحسبان مصالح مختلف المجموعات الدينية والعرقية في أفغانستان. والمؤسف أن ما أخذ يتجذر في ذلك البلد هو دورة لعينة من العنف والقتال حيث أن عدم قدرة الفصائل الأفغانية على الاتفاق على تسوية سياسية، يمثل السبب والنتيجة على حد سواء لتدخل أطراف خارجية في شؤون البلاد.

إن الحرب الطويلة والمهلكة في أفغانستان خلّفت آثارا فادحة على البلاد وشعبها. والتنمية الاقتصادية في البلاد بأسرها، بما لديها من موارد ضئيلة تلتهمها نيران الحرب، باتت في ركود، وهذا خلّف آثارا ضارة على شعبها الذي يعاني منذ فترة طويلة. والتكاليف التي يسددها شعب أفغانستان، لا سيما جيل بكامله من الشباب الأفغاني، باهظة ولا يمكن معالجتها إلا متى خرست أصوات المدافع في النهاية، وفي غضون ذلك، وعندما تصبح التنمية الاقتصادية معلّقة، وتظل الشواغل الاقتصادية والاجتماعية قائمة، ينمو جيل جديد لا تحصيل ثقافي له ما عدا تدريبه على السلاح، ومن دون أن تنطبع في ذاكرته حياة في دولة يعمها السلام.

وإلى جانب الندوب العاطفية التي لحقت بأبناء أفغانستان، تركت الحرب آثارها المادية على البلاد أيضا. فثمة مساحات واسعة زرعت ليس بالمحاصيل التي تسد أود الناس، بل بالألغام الأرضية التي تهدد حياتهم، وهي الألغام التي أودت بحياة العديدين وبترت أطراف عديدين غيرهم. ومما يسبب تفاقم هذه المشاكل وجود مساوئ أخرى، ليس أقلها الآثار الضارة التي تخلفها المخدرات والسلاح والعنف؛ واستخدام الجنود الأطفال؛ ووجود شعب يعتمد على عطاءات الوكالات الإنسانية ربما لسنوات عديدة قادمة. وبالإضافة إلى هذه المساوئ، ثمة آثار مدمرة تتعلق بالمشردين في الداخل، وهي آثار يسببها استمرار الحرب والحالة الإنسانية الخطيرة المتدهورة بالفعل.

والواضح لدى العديدين، إلى جانب الأطراف الأفغانية، أن من غير المحتمل تسوية الصراع بالوسائل العسكرية. فالمكاسب العسكرية على الأرض مؤقتة وسيعكس مسارها بمرور الزمن. وتاريخ أفغانستان الماضي والحاضر يوضح هذا الأمر تمام التوضيح، وينبغي أن تأخذ به الفصائل الأفغانية كي تجنب شعبها المزيد من المعاناة والمصاعب. وبعد سنوات عديدة من الصراع، يتعين استخلاص الدروس منها. وما ينبغي أن يصبح جليا الآن هو أن السبيل إلى السلام في أفغانستان لا يكمن في سوح المعارك بل على طاولة المفاوضات. وينبغي لجميع الأطراف الأفغانية أن تقبل هذه الحقيقة الآن. وينبغي لها أن تعلو فوق مصالحها الضيقة وتتخلى عن سعيها إلى انتصار عسكري واهٍ يسوي الصراع إلى الأبد، فهذا لن يتحقق أبدا.

وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي أداء دور بناء بممارسة تأثير إيجابي على العملية؛ وبتشجيع عملية الحوار والمصالحة بين الأطراف المتنازعة في أفغانستان من ناحية؛ وبين النشطاء الخارجيين باتباع سياسة عدم التدخل الحذر من ناحية أخرى، فعن طريق هذه العملية، لا غيرها، يمكن أن تتفتح آفاق السلام الدائم في ذلك البلد المنحوس.

لقد كان توقيع إعلان طشقند إسهاما كبيرا في السعي نحو سلام دائم في ربوع أفغانستان. والمبادئ الواردة في الإعلان مبادئ طيبة رحّب بها بحرارة كل من المجتمع الدولي والمجلس. وللأسف فإن استئناف الأعمال العسكرية بعد ذلك مباشرة، رغم التوقيع، يثير تساؤلات حول قيمة الوثيقة الورقية المليئة بالمبادئ السامية، في غيبة الإرادة السياسية اللازمة للتقيّد بها. والواقع أن تجدد القتال يشكك في فائدة وأهمية مجموعة "الستة زائدا اثنين" نفسها. واستمرار الصراع مع تورط عناصر خارجية فيه، هو استهزاء بإعلان طشقند. ومن دواعي اليأس والأسف العميقين أنه على الرغم من إعلانات

مجموعة "الستة زائدا اثنين" بعدم تقديم أي دعم عسكري لأي جانب أفغاني ومنع استخدام أراضيها لهذا الغرض، يأتي إدخال آلات الحرب الشاملة لتأجيج الصراع الأفغاني ليعمل على تفاقم الوضع.

ونظرا العضوية المجموعة الهامة والمؤثرة فقد تم الترحيب بها، لدى إنشائها باعتبارها تطورا هاما في السعي نحو تسوية سياسية للصراع في أفغانستان يدعمها التزام ودعم دوليان قويان. وتظل المجموعة رغم نواقصها محفلا مفيدا وآلية نافعة في عملية السلام ولذا ينبغي أن يدعمها المجتمع الدولي والمجلس بقوة. وينبغي حث أعضاء المجموعة بشدة على تقريب خلافاتهم وإعادة التزامهم بالمبادئ الهامة التي وقّعوا عليها في طشقند خشية أن تصبح المجموعة التي التأم شملها بصعوبة، غير نافعة على الإطلاق. وربما لزم وضع معادلة جديدة، على حد قول وكيل الأمين العام برندرغاست، أو استراتيجية جديدة لدفع عملية السلام قدما.

وفي هذا الصدد ينبغي أن يستمر الاعتراف بدور الأمم المتحدة، بما فيه بوجه خاص دور الأمين العام ومبعوثه الخاص، السفير الأخضر الابراهيمي، ودعم هذا الدور بقوة من المجتمع الدولي. ويتمنى وفدي للسفير الابراهيمي شفاء عاجلا.

والواقع أن تيسير دور الأمم المتحدة، في هذا المنعطف الحاسم، في سعيها نحو تسوية سياسية للصراع الأفغاني يكتسي أهمية أكبر وينبغي مواصلة تعزيزه.

بيد أن المجتمع الدولي لا يستطيع، مع أحسن النوايا، أن يفعل أكثر من هذا؛ فهو لا يستطيع إلا أن يقوم بدور مساند في هذه العملية. ويتعيَّن على الأطراف المتعادية في أفغانستان الإقرار بأن السعي من أجل السلام يجب أن يبدأ وينتهي به. وأوضح أن أي عملية سلام ذات مصداقية يجب أن تبدأ بوقف لإطلاق النار يتبعه البدء بحوار بين شتى المتحاربين يقوم على الهدف المشترك وهو التوصل إلى مصالحة وطنية حقيقية وإقامة حكومة عريضة القاعدة تمثل فيها الأعراق المتعددة.

ويجب التماس هذا الحل من جانب أطراف الصراع الأفغاني وأن يدعمه شعب أفغانستان. ولا يمكن، بل ولا ينبغي، أن يفرض هذا الحل من الخارج، لأن أي سلام لا تدعمه الأطراف ذاتها وأتباعها لن يثبت أمام امتحان الزمن. فإذا أريد أن تواصل أفغانستان وجودها كدولة ذات سيادة، وألا تتقلص في نهاية الأمر ليكون مصيرها "دولة فاشلة" يسودها قتال داخلي لا نهاية له ويتنازع قادتها على القوة والمكانة فيها، فمن المحتم أن ينتهز شعبها الفخور الفرصة الآن للتوجُّه في طريق واضح نحو المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية.

ومن دواعي الأسف الشديد لدى وفدي أنه بعد مرور عام على مذبحة الدبلوماسيين الإيرانيين والصحفي في مزار شريف، تظل هذه الحادثة بلا حل رغم الالتزام المعلن من قيادة طالبان بمواصلة تحقيقاتها وتأييدها لإجراء تحقيق دولي في الظروف المحيطة بمقتل الإيرانيين. فمن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي دعوته إلى إجراء تحقيق كامل في الحادث يفضي إلى محاكمة مرتكبي الجريمة.

وبينما تعتبر الحرب في أفغانستان صراعا داخليا بالضرورة فإن استمرارها فترة ٢٠ عاما يُعزى في جزء كبير منه إلى دور الجهات الأجنبية. ولذا فمن المهم أن يمارس المجتمع الدولي، والمجلس بصفة خاصة، تأثيره على جميع الأطراف المعنية حتى يمكن إتاحة الفرصة للسلام والاستقرار أن يعودا إلى ذلك البلد المضطرب.

السيد دانغي ريواكا (غابون) (تكلم بالفرنسية): كان المجتمع الدولي يتوقع من الاجتماع رفيع المستوى المعقود في طشقند في تموز/يوليه ١٩٩٩ أن يعزز التسوية السلمية للصراع الذي ظل يمزق أفغانستان إربا منذ عدة سنوات. بيد أننا لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن الأطراف الأفغانية المتنازعة اختارت في الشهر نفسه أن تنتهج منطق الحرب مما يدعو إلى الاعتقاد بأنها تفضل الخيار العسكري على الحل السياسي.

ومع هذا فبالنسبة لتسوية الصراع، وخاصة فيما يتعلق بأفغانستان، ثبت من التجربة أنه لا يمكن التوصل إلى سلام دائم عن طريق استعمال القوة. وهذا هو الأساس الذي دعت غابون عليه الأطراف الأفغانية إلى احترام وقف إطلاق النار، وإلى استئناف حوار بأسرع ما يمكن، إذ هذا هو الطريق الوحيد إلى المصالحة الوطنية وعودة السلام إلى ذلك البلد.

وبهذه الروح نرحِّب بالجهود التي تبذلها مجموعة "الستة زائدا اثنين" والأمين العام ومبعوثه الخاص إلى أفغانستان، ونؤيد هذه الجهود، ونشجع على استمرارها في هذا المسار. صحيح أن تسوية الصراع هي في المقام

الأول من مسؤولية الأفغانيين أنفسهم ولكن من الصحيح بالقدر نفسه أن البلدان المجاورة يمكن أن تقدم إسهاما كبيرا بمناشدتها الأطراف المختلفة حل نزاعها بالوسائل السلمية.

ثمة موضوع آخر مثير للقلق، وهو أيضا من نتائج استخدام الوسائل العسكرية، ألا وهو الحالة الإنسانية الخطيرة التي أصابت السكان الأفغان. فهناك عدد من المصادر، من بينها التقرير الذي طرحه علينا صباح هذا اليوم وكيل الأمين العام برندرغاست، يؤكد هذا. فكلها تشير إلى أن الآلاف من الرجال والنساء والأطفال قد شردوا وتعوزهم الآن ضرورات العيش الأساسية، بينما يعيش آخرون في البلدان المجاورة.

وفي هذا الصدد نطالب جميع الأطراف الأفغانية أن تراعي الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وأن تتأكد من أن أراضيها لا تستخدم قاعدة للإرهاب الدولي. وعلاوة على هذا ندعوها إلى أن تسمح لموظفي المنظمات الإنسانية بحرية الوصول إلى السكان المحتاجين وأن تضمن سلامة وأمن هؤلاء الموظفين. إن مواصلة حرمان هؤلاء النساء والأطفال من الظروف المعيشية المقبولة، هي بالنسبة للأطراف الأفغانية قرار مفعم بالعواقب التي يصعب على المجتمع الدولي أن يتقبلها.

السيد جاغني (غامبيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكركم مرة أخرى على ترتيب عقد هذه الجلسة المفتوحة عن الحالة في أفغانستان. لقد كان وفد بلادي من أول المؤيدين للفكرة عندما اقترحها أحد زملائنا. وفعلنا ذلك اقتناعا منا بأننا إذا التزمنا الوضوح، ووضعنا كل الأوراق على الطاولة، وسمحنا لكل فرد بأن يصرح بما يكنه، نصبح معا، ومن خلال الجهود الدولية المنسقة في مركز يسمح لنا بإيجاد حل دائم للغز الأفغاني، شريطة أن تكون الإرادة السياسية متوفرة وقد ظل حل الورطة الأفغانية يراوغ المجتمع الدولي وقتا أطول مما يجب. فهذا البلد المحاصر تاريخه متفاوت. ومما يؤسف له أنه ليست هناك نهاية في الأفق لهذا الصراع الممتد.

ويعتقد وفد بلادي اعتقادا مخلصا أن عملية "ستة زائد اثنان" تشكل أنسب إطار لمعاجلة هذه الأزمة. وما لم تكن جميع الأطراف المعنية على استعداد للعمل، والى أن يحدث ذلك، ستسيطر الحلقة المفرغة للعنف وستظل المنطقة بأسرها في ورطة، محاصرة في المأزق الأفغاني.

وفي هذه الحالة التي تقرب من الشلل، يتعين على مجلس الأمن أن يدلل على براعته برسم مسار جديد للنهج الذي يتخذه إزاء الأزمة الأفغانية. ومن المؤكد أننا لا نقلل من قدر تعقيد الحالة، ولكننا نرى أنه يجب أولا حل المشاكل السياسية المسببة لها.

وبإتمام ذلك، نكون قد هيأنا بيئة مؤاتية للمعالجة الفعالة للقضايا الأخرى، مثل انتهاكات حقوق الإنسان، والإرهاب، والمخدرات، والكثير غيرها. ولهذا، يعلق وفد بلادي أهمية كبيرة على عملية "ستة زائد إثنان"، فيناشد جميع الأطراف العودة الى مائدة المفاوضات دون المزيد من التأخير. وهذا ليس في صالح شعب أفغانستان بأسره فحسب، بل في صالح جميع الأطراف الأخرى المعنية كذلك. ويجب ألا نفكر حتى في حل عسكري، رغم أن الواقع في الميدان يختلف عن ذلك.

وأضخم تحد يواجهه مجلس الأمن اليوم أن نقنع الأطراف بالعودة الى مائدة المفاوضات، وعندما ننجح في حملهم على ذلك، يكون علينا أن نقنعهم بأن يتفاوضوا بحسن نية. ولا يمكن إجراء ذلك إلا إذا توقفنا عن تهميش هذه الفصيلة أو تلك أو تجنبها أو وضعها في صورة شيطانية. فذلك لا يساعد العملية بأية طريقة مفيدة. ولا يفيد إلا في إعادة عقارب الساعة الى الوراء، ويعلم الله أن عقارب الساعة قد أعيدت الى الوراء سنينا كثيرة.

السيد زبوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام برندرغاست على الإحاطة المثيرة للتفكير التي زودنا بها هذا الصباح، كما يفعل دائما. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا ودعمنا الكامل للمبعوث الخاص للأمين العام، السيد الإبراهيمي، لجهوده الدؤوبة الرامية الى إعادة بارقة الأمل والسلام الى شعب أفغانستان. ونضم صوتنا الى الآخرين في الإعراب عن أطيب تمنياتنا بشفاءه العاجل.

ووفد سلوفينيا يعرب عن تقديره لكم، السيد الرئيس، لإجراء هذه المناقشة المفتوحة حول الحالة في أفغانستان. فالمشاكل التي نتناولها اليوم خطيرة جدا، بل ومزعجة، وتستحق أن يدرسها مجلس الأمن بأقصى قدر من الجدية. وهذه المشاكل ليست جديدة أيضا. فقد اتسمت بها الحالة المؤسفة للشؤون الأفغانية طيلة مدة تزيد عما يجب. ويبدو أن المجتمع الدولي ومجلس الأمن كانا عاجزين بحق عن إيجاد الاستجابات الصحيحة طيلة سنين كثيرة. وفي نفس الوقت، من الواضح أن الحالة في

أفغانستان لا يمكن أن توصف بأنها من الشؤون الداخلية للدولة أساسا. بل على العكس من ذلك تماما، فقد ظهرت هذه الحالة قبل عقدين بوصفها مشكلة دولية أساسا، وظلت كذلك الى الآن.

والسمة الدولية للحالة في أفغانستان، والافتقار الواضح الى حل لها، يستدعيان بذل جهد مكثف من جانب الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، الذي تقع على عاتقه المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولهذا، فمن الملائم جدا أن تجرى مناقشة اليوم بوصفها مناقشة توجيهية، مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونأمل أن تفي نتائج المناقشة التي نجريها اليوم بالمعنى الكامل لمفهوم المناقشة التوجيهية المفتوحة. وينبغي لمجلس الأمن أن يجريها كلما لزم الأمر.

إن الحالة العامة الجارية في أفغانستان مروعة. فالصراع العسكري مستمر، بل إنه يكتسب أبعادا جديدة، تاركا شعب أفغانستان في حالة إنسانية كئيبة. ولم تجر الاستجابة بعد لمطالبات الأمين العام، ومجلس الأمن، وغيرهما بألا تكون هناك حلول عسكرية وبأنه لابد من استخدام الوسائل السلمية. والطالبان، بمواصلتها التقليد المؤسف المتمثل في الحلقة المفرغة السنوية لاستئناف القتال، قد تجاهلت مرة أخرى جهود المجتمع الدولي لإرساء السلام في أفغانستان وشنت الهجوم العسكري الصيفي. ومما يزيد من العوامل التي تسبب عدم استقرار الحالة الأنباء المزعجة عن آلاف المواطنين غير الأفغان الذين يشتركون في القتال. وفضلا عن ذلك، تشغلنا التقارير الصادرة مؤخرا عن توسط الطلبة في الصراع، وبعضهم لم يبلغ من العمر إلا ١٤ سنة، إذ يجندون توقعا لهجوم جديد.

وفي الأسبوع الأول فقط، تسبب الهجوم في تشريد ما بين ٠٠٠ ١٠٠ و ٠٠٠ ١٤٠ نسمة. وفضلا عن ذلك شرد ٠٠٠ ٤٠ شخص تشريدا قسريا الى كابول وجلال أباد، باستخدام الممارسة غير المقبولة لفصل النساء والأطفال عن الرجال. وتشغلنا الى حد كبير الأنباء المستمرة عن الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. والمرحلة الحالية من الصراع المسلح امتداد لحالة العام الماضي التي أدت الى عواقب إنسانية وخيمة الى أقصى حد. ومذبحة مزار الشريف، التي تلت استيلاء الطالبان على هذه البلدة في آب/أغسطس ١٩٩٨، أسفرت عن وفاة أكثر من ٠٠٠ ٥ فرد. ومن المزعج الى أقصى حد أنه يبدو أن نموذج التطهير العرقي، الذي بدأ في العام الماضي، ما زال مستمرا. ولم يجر الوفاء بشروط التحقيق في المذابح التي وقعت في العام الماضي، وأحبط الأثر الوقائي لهذا التحقيق. كما أن التحقيق في قتل الدبلوماسيين الإيرانيين في مزار الشريف، الذي شجبه بشدة مجلس الأمن والمجتمع الدولي بصفة عامة، لم يثمر بعد عن تقدم ملحوظ.

ويستمر تفاقم الحالة في أفغانستان عن طريق إنتاج المخدرات والاتجار بها بطريقة منظمة، وعن طريق حماية الإرهاب الدولي. وقد أثبت العديد من التقارير الموثوق بها مسؤولية الطالبان عن هذه العلل الاجتماعية، والإنسانية، والسياسية، التي تعود بالعواقب الخطرة التي تتجاوز الحدود الأفغانية.

ومجلس الأمن، في جهده للإسهام في حسم الحالة في أفغانستان، يضع المبادئ السياسية الهامة. ومن أهم ما تتضمنه مبدأ عدم وجود حل عسكري للحالة. وفضلا عن ذلك، قدم المجلس دعمه الى مجموعة دول "ستة زائد اثنان" بوصفها الآلية الدبلوماسية الأساسية المخصصة لوضع الاتفاق السياسي اللازم بين جميع الأطراف المعنية. ومن المؤسف أن مبدأ الحل السلمي لا يزال غير متبع. وعلاوة على ذلك، تضررت مصداقية هذه الآلية تضررا خطيرا في تموز/يوليه الماضي بعد الاجتماع رفيع المستوى الذي عقدته في طشقند مجموعة "ستة زائد اثنان"، والذي اشتركت فيه أيضا كل من الجبهة المتحدة والطالبان. ويبدو أنه جرى في نفس الوقت الإعداد للأعمال العسكرية في أفغانستان التي تبعت ذلك.

فما هو نوع التوجيه الذي يمكن تحقيقه اليوم للبحث عن إرساء السلام في المستقبل؟ نحن نرى أن هناك أربعة دروس رئيسية نتعلمها من الماضي، ويجب أن نهتدي بها في صنع سياسات المستقبل.

أولا، إن الانشقاق المتزايد والأخطاء في ممارسات مجموعة "ستة زائد اثنان" لم تنل من المبادئ التي يفترض أن تتبعها هذه الآلية. بل على العكس من ذلك تماما، ففكرة عدم وجود حل عسكري في أفغانستان ومبدأ ضرورة إرساء السلام بالوسائل السلمية أمران سليمان اليوم كما كانا أمس.

وثانيا، أن سر إنهاء المأساة الأفغانية يكمن في حسم جوانبها الخارجية. فالصراع في أفغانستان يديمه التدخل الأجنبي في شكل دعم سياسي، وبخاصة عسكري، فعال يقدم للأطراف الأفغانية من خلال إمدادات الأسلحة، والذخائر، ومواد القتال الأخرى، فضلا عن الأفراد من

العسكريين. ونحن نطالب جميع الأطراف المعنية بالامتناع عن هذه الممارسات في المستقبل.

وثالثا، أن التقدم العسكري للطالبان لا يشكل في ذاته الأساس الشرعـــي للحكومـــة. وفي غياب الحد الأدنى لشرعية السلطة في جميع أنحاء أفغانستان، لا يمكن أن يكون هناك ضمان للفعاليـــة الطويلة الأجل للحكومة في البلد. وينبغي للشرعية الضروريـــة أن تتضمن احترام القواعـــد الأساسية للقانون الدولي، بما فيهـــا القانون الإنساني وقانـــون حقوق الإنســـان. وينبغي لأية حكومة جديـــدة تتطلـــع الى الاعتـــراف بهـــا دوليا أن تدرك ذلـــك.

رابعا، الآثار المزعزعـــة للاستقرار المترتبة على الحالة في أفغانستان والبيئة المباشرة والبيئة الأوسع نطاقا يجب تناولها بدقة ومسؤولية. والآثار السياسية المباشرة للحرب المستمـــرة على جيران أفغانستـــان خطيرة بما فيه الكفاية. ولكـــن بالإضافة إلى هذا يجب إيلاء اهتمام جاد بالآثار المدمرة التي يتركها الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب على زعزعة الاستقرار في المنطقة الأوسع نطاقا وما يجاوزها.

الحالة في أفغانستان لا تزال مأساوية، بينما أصداؤها الأوسع نطاقا تصبح أكثر خطورة. والشروط السياسية والمفهومية الأساسية لحل سلمي معروفة بالفعل. ووفدنا يعتقد أن اجتماع اليوم لمجلس الأمن ينبغي أن يظهر عزم المجتمع الدولي على إصراره على الوفاء بتلك الشروط في الجهود المساعدة على إيجاد حل للحالة في أفغانستان.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وكيـــل الأمين العام بريندير غاست على إحاطته الإعلامية الشاملة التي تبين خطورة الحالة في أفغانستان. وأود أيضا أن أثني على المبعوث الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي لعمله المثير للإعجاب. وكما فعل متكلمون سابقون، يتمنى وفدي له شفاء عاجلا. إن تقرير السيد الإبراهيمي يبرز ضرورة العمل العاجل من جانب المجتمع الدولي.

ووفدي يشعر بتقدير أيضا لوجود نائب وزير الشؤون الخارجية لأفغانستان معنا هنا اليوم.

وعند هذا المنعطف تود البرازيل أن تعرب مرة أخرى عن قلقها بشأن الصراع الممتد في أفغانستان وآثاره المزعزعة للاستقرار في المنطقة كلها.

إن تجدد الأعمال العسكرية خلال هذا الصيف تجعل الحالة أكثر سوءا في ضوء الوضع الإنساني المظلم بشكل متزايـــد مع آلاف مـــن المدنيين الأبرياء المشردين من ديارهم وسط شواهد متزايدة علـــى انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان.

عـــلاوة على ذلك، فـــإن التقارير المتكررة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتجنيد الأطفال تسبب القلق البالغ. ونحن نفهم أنه ليس هنـــاك حل عسكري للحالة، بل لا يمكن تسوية الصـــراع إلا بالوسائل السلمية. ومما لا يمكن إنكاره أن حركـــة طالبان هي التي ينبغي أن تلام بشكل خاص عن الجـــو المتدهـور في أفغانستان. ونحن ندعو قيادتها إلى استئناف سبيل الحوار.

لذلك من المؤسف أن الجهد الكبير الذي يبذله المجتمع الدولي للتوصل إلى اتفاق دائم لم يسفر عن النتيجة المرغوبة.

ومع الاعتراف بالحاجـــة إلى مبـــادرة دبلوماسية متجـــددة، لا نزال نعتقد أن الفحوى العام للإعلان الذي تلا اجتماع طشقند لفريق "الستة زائدا اثنين" والشهر الماضي يوفر طريقا إلى الأمام وبالتالي أملا في السلام الدائم.

وبلوغا لهـــذه الغايـــة من المهم بنفس القدر أن توقـــف جميع أنواع التدخـــل الأجنبي في أفغانستان. وبهذه الطريقة فقـــط سيفتـــح الطريق أمام المصالحة وإقامـــة حكومة ديمقراطيـــة متعددة الأعـراق فعلا في أفغانستان - حكومة تساعد على استتباب السلم والتسامح والأمل لشعبها الذي مزقته الحرب.

الرئيس (تكلـــم بالانكليزيـــة): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لناميبيا.

شأني شأن متكلمين سابقيـــن، أود أن أشكر ممثل الأمين العـــام على الإحاطة الإعلامية الممتـــازة الشاملـــة

التي قدمها إلينا. إنها بالتأكيد جاءت في أنسب وقت وستساعد المجلس في القيام بعمله في إطار ولايته الشاملة. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأتمنى للسفير الأخضر الإبراهيمي شفاء عاجلا.

إن استمرار الحرب في أفغانستان، بل وتصعيدها، مازالا يثيران قلقا بالغا لدى وفدي. ومما يثير جزعنا نتيجة المعاناة الطويلة المستمرة التي تلحق بالسكان المدنيين.

إن التقارير الأخيرة عن التدهور المأساوي للحالة الإنسانية بسبب الحرب ينبغي أن تقنع الأطراف المتحاربة بوقف الأعمال العسكرية فورا وبأن تعود إلى طاولة المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة. ونحن نجد التقارير بشأن تشريد المدنيين بالقوة ومواصلة انتهاك حقوق الإنسان للنساء والأطفال مثيرة للانزعاج بشكل خاص ونطالب المسؤولين بوقف هذه الممارسات فورا والانصياع إلى الأحكام الدولية في هذا الشأن.

وفد بلدي لا يعتقد أن المشكلة الأفغانية يمكن أن تحل حلا شاملا بالوسائل العسكرية. وفي هذا الشأن، نتفق على أن الحل الدائم والسلم الدائم لا يمكن أن يتحققا إلا عن طريق استئناف المفاوضات لحل المسائل الخلافية، وبإقامة حكومة تمثيلية بالكامل عريضة القاعدة مقبولة لكل أبناء شعب أفغانستان.

لذلك نثني على عمل المبعوث الخاص للأمين العام، السفير الإبراهيمي وبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، لتحقيق السلم ولتسهيل المصالحة الوطنية وإعادة البناء. وللمساعدة على تحقيق هذه الجهود، ينبغي لفريق "ستة زائدا اثنين" أن يشجع على إعادة تنشيط جهوده لإيجاد نهج مشترك نحو تسوية الصراع الأفغاني. وللوفاء بهذا الدور، أصبح من الضروري أيضا أن يقضي الفريق على الشكوك الحالية فيما يتعلق بأهميته لجهود السلام في أفغانستان. وفي هذا الشأن من المهم أن تنفذ التزامات إعلان طشقند المبرم مؤخرا تنفيذا تاما.

أخيرا لا يزال وفدي ملتزما، مع سائر المجتمع الدولي، بتنفيذ أية وسائل ضرورية، لمساعدة عملية السلام في أفغانستان.

الآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

المتكلمة التالية المدرجة على قائمتي ممثلة فنلندا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة راسي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): سيدي الرئيس، يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وقد أعلنت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي التالية - استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا - والبلدان المنتسبان قبرص ومالطة، فضلا عن آيسلندا، بلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

منذ سنوات عديدة والصراع في أفغانستان يتسبب في معاناة هائلة للشعب الأفغاني، الذي لا يزال يتحمل آثار الحرب الأهلية. والسكان المدنيون يتطلعون إلى السلام والعدل والنظام. علاوة على ذلك يهدد القتال المزمن استقرار المنطقة وتنميتها الاقتصادية. وأصداء تهديده تتجاوز أفغانستان وجيرانها.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق العميق إزاء تصاعد المواجهة العسكرية في الفترة الأخيرة في أفغانستان. ولقد أصابنا الجزع لأن حركة طالبان تجاهلت الدعوة الواردة في إعلان طشقند لتسوية الصراع الأفغاني من خلال المفاوضات السياسية السلمية وشنت بدلا من ذلك هجوما كبيرا. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق على وجه الخصوص إزاء المعاناة التي سببها القتال للسكان المدنيين وإزاء تدهور الحالة الإنسانية لعدد متزايد من الأشخاص المشردين داخليا.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالانزعاج الشديد إزاء التقارير عن قيام حركة طالبان بعمليات ترحيل قسرية للمدنيين من أماكن إقامتهم، وإننا نحث حركة طالبان على إنهاء هذه الممارسة فورا والسماح للذين رحّلوا قسرا بالعودة إلى منازلهم. كذلك نشعر بالقلق إزاء ما أوردته التقارير عن الفصل القسري للرجال عن أسرهم وغير ذلك من أشكال المضايقات.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على موقفه المعبر عنه في البلاغ المشترك الصادر في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، بأنه لا يوجد أي حل عسكري لهذا الصراع، وأن التسوية السياسية وحدها، التي تستهدف إقامة حكومة تمثيلية تماما عريضة القاعدة، هي التي تفضي إلى السلام

والمصالحة. ولذا فإننا نناشد جميع الفصائل أن توافق على وقف فوري لإطلاق النار والدخول في مفاوضات بإشراف الأمم المتحدة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا على التزامه بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. ويدين الاتحاد بقوة جميع أشكال التدخل الأجنبي في أفغانستان ويحث على وقف إمدادات الأسلحة والذخائر وغيرها من المعدات ذات الاستخدامات العسكرية للفصائل المتحاربة، فضلا عن وقف المشاركة العسكرية الأجنبية، والموظفين شبه العسكريين والعاملين في الاستخبارات.

وفي هذا السياق، نود أن نذكر بأن الاتحاد الأوروبي يواصل تنفيذ الحظر على تصدير الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية كما نص على ذلك في بلاغه المشترك في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن أفغانستان، ويحث البلدان الأخرى على اعتماد سياسة تقيد مماثلة. وعلاوة على ذلك، نشجع البلدان في المنطقة على دعم جهود الأمم المتحدة لتعزيز السلام في أفغانستان واستخدام أي نفوذ لديها بطريقة إيجابية لإقناع الأطراف الأفغانية بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، يحث الاتحاد الأوروبي بقوة الفصائل الأفغانية على أن توقف وقفا كاملا استخدام الألغام الأرضية، وأن تدعم وتشارك في برامج إزالة الألغام في أفغانستان.

ولا يمكن لأي مجتمع أن يتوصل إلى درجة مقبولة من السلام والعدالة والاستقرار دون الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالانزعاج الشديد إزاء ما أوردته التقارير عن قتل ومضايقة المدنيين الأبرياء والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان فضلا عن انتهاكات القانون الإنساني في أفغانستان. كذلك نشعر بالقلق العميق إزاء ما ورد في التقارير عن مشاركة الأطفال في الصراع، ونحث الفصائل المتحاربة على اتخاذ خطوات فورية لإنهاء هذه الممارسة.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الفصائل الأفغانية، وبخاصة حركة طالبان، إلى الاعتراف بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وتعزيزها، بما في ذلك الحق في الحياة والحرية وسلامة الأشخاص والاحترام الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية التي وقعت عليها أفغانستان.

وفي هذا السياق، نرحب بجهود مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان من أجل التحري في التقارير المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في أفغانستان التي وقعت في ١٩٩٧ و ١٩٩٨.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة مقترح الأمين العام بإضافة مهمة جديدة لبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان من خلال إنشاء وحدة منفصلة للشؤون المدنية في إطار البعثة التي ستكون أهدافها الرئيسية تعزيز احترام المعايير الإنسانية وردع الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في المستقبل. وإننا نتطلع إلى إنشاء هذه الوحدة.

ويدين الاتحاد الأوروبي استمرار التمييز من منظور الجنس في أفغانستان. ونحث الفصائل الأفغانية، وبخاصة حركة طالبان، على إنهاء السياسات التمييزية والاعتراف بالحقوق المتساوية للرجال والنساء وحمايتها وتعزيزها، بما في ذلك إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية، والعمالة، والأمن الشخصي والحرية من الترهيب والمضايقة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي أخذ السياسات التمييزية في الحسبان عندما يتخذ في المستقبل قراراته المتصلة بإمدادات المعونة ودعم برامج المعونة في أفغانستان التي تدمج الشواغل على تكافؤ الجنسين وتحاول بصورة نشطة تعزيز المشاركة المنصفة لكل من الرجال والنساء.

ما فتئ الاتحاد الأوروبي منذ سنوات أكبر مانح للمعونة الإنسانية لأفغانستان. وقد تعين على اللجنة الأوروبية أن تعلق تمويل المشروعات في كابول في تموز/يوليه ١٩٩٨، لأن الوكالات أصبحت تواجه صعوبات متزايدة في إيصال المعونة الإنسانية بكفاءة وفعالية ومبدئية، لا سيما في قطاعي الصحة والتعليم. وفيما بعد، تعين على اللجنة الأوروبية أن تقلل من حجم المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان لأسباب أمنية. وبالرغم من ذلك، استؤنفت الأنشطة الإنسانية في وقت لاحق، في بداية ١٩٩٩، ونحن نرغب في مواصلة مساعدة الشعب الأفغاني، إلا أننا نود أن نذكر بأن المعونة لا يمكن أن تستمر إلا حيثما يمكن إيصالها بطريقة فعالة، دون تمييز، وحيث تكون المنظمات الإنسانية قادرة على الاضطلاع بعملها بحرية وأمان. إن غياب المصالحة الوطنية يترك أثرا سلبيا على المانحين المشاركين.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى قرار الأمين العام في ١٢ آذار/ مارس السماح بعودة موظفي الأمم المتحدة الدوليين على أساس محدود ومتدرج إلى أفغانستان؛ وكانوا قد سحبوا من أفغانستان في آب/أغسطس ١٩٩٨، في أعقاب الهجمات المميتة على موظفي الأمم المتحدة والتهديدات الأخرى لسلامة وأمن العاملين في المنظمة في أفغانستان. غير أن الاتحاد الأوروبي لا يزال يشعر بعميق القلق إزاء استمرار القيود المفروضة على أنشطة موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني. وفي هذا السياق، يناشد الاتحاد الأوروبي حركة طالبان أن تنفذ تنفيذا كاملا الاتفاقات الموقعة مع الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. ونحث الفصائل المتحاربة على ضمان حرية حركة الموظفين الوطنيين والدوليين وإمكانية وصولهم بحرية وأمان إلى جميع المحتاجين، دون قيود من منظور الجنس، أو على أساس العرق والدين أو القومية، وأن تتعاون تعاونا كاملا ومخلصا مع المنظمات الإنسانية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا الجهود الرامية إلى تحسين فعالية المعونة من خلال التنسيق الوثيق والتكامل بين جهود الأمم المتحدة من أجل السلام وجهود المعونة، كما هو متوخى في الإطار الاستراتيجي المشترك لمجتمع المانحين الدولي ومنظمات الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعوته إلى حركة طالبان أن تجري تحقيقات شاملة في جرائم قتل موظفي الأمم المتحدة وكذلك في عمليات قتل الدبلوماسيين الإيرانيين أثناء هجوم طالبان على مزار شريف في آب/أغسطس ١٩٩٨.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لمكافحة المخدرات غير المشروعة والإرهاب. ولذا، فإننا نشعر بالقلق إزاء تزايد إنتاج المخدرات والإتجار بها في أفغانستان، مما يهدد الاستقرار الإقليمي ويدمر صحة ورفاه السكان في أفغانستان، والدول المجاورة وأماكن أخرى.

وعلاوة على ذلك يطلب الاتحاد الأوروبي إلى جميع الأطراف الأفغانية أن تمتنع عن تمويل أو تدريب أو إيواء المنظمات الإرهابية وعن دعم أي أنشطة إرهابية أخرى.

ونؤكد مجددا مطالبتنا جميع الفصائل الأفغانية، ولا سيما حركة طالبان، بأن تغلق مخيمات التدريب في وجه الإرهابيين الأجانب داخل أفغانستان، وأن تتخذ الخطوات الضرورية لكفالة تقديم المسؤولين عن أعمال الإرهاب إلى العدالة.

في الختام، إن الاتحاد الأوروبي عاقد عزمه على الاضطلاع بدور فعال في الجهود المبذولة لوقف القتال، وعلى إحلال السلام والاستقرار واحترام القانون الدولي في أفغانستان، بما في ذلك حقوق الإنسان، ونحن ملتزمون باستعمال كل ما نملك من تأثير في سبيل إحلال سلام دائم في أفغانستان، ووضع حد للتدخل الأجنبي، وتشجيع الحوار فيما بين الأفغانيين، لا سيما عن طريق تقديم الدعم للدور المركزي للأمم المتحدة. وسنواصل أيضا تقديم دعمنا الكامل للأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها لتعزيز السلام والأمن في أفغانستان. وأخيرا، نود أن نشكر المبعوث الخاص للأمين العام على التزامه بوضع حد للصراع، وأن نشكر أفراد بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان على شجاعتهم وتفانيهم المستمرين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل كازاخستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد قاضيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة مجلس الأمن هذه للنظر في الحالة في أفغانستان.

تعرب كازاخستان عن قلقها العميق إزاء استمرار الصراع المسلح في أفغانستان الذي تصاعدت حدته مؤخرا نتيجة الهجوم العسكري الواسع النطاق الذي شنته حركة طالبان رغم النداءات المتكررة التي أصدرها مجلس الأمن لوقف القتال واستئناف المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة.

والمقلق بصورة خاصة أن الأنشطة العسكرية تسفر عن معاناة تلحق بالسكان المدنيين، وزيادة في عدد اللاجئين. ولا يسعنا إلا أن ندين الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، والترحيل القسري، والاضطهاد العرقي والديني وانتهاكات قواعد القانون الدولي، فضلا عن الأعمال التي تمنع إيصال المساعدة الإنسانية وتمنع العمل الطبيعي للأمم المتحدة في أفغانستان دون إعاقة وبأمان.

لقد أدان وزير الشؤون الخارجية في كازاخستان بشدة، في بيان له قبل عام، استيلاء حركة طالبان على القنصلية العامة لجمهورية إيران الإسلامية في مزار شريف، وقتل الدبلوماسيين الإيرانيين وصحافي إيراني. ونحن نؤيد بثبات المطالبة الموجهة إلى حركة طالبان بأن تتعاون مع الأمم المتحدة في إجراء تحقيق في هذه الجرائم بغرض محاكمة المسؤولين عنها.

إن الحرب الأهلية في أفغانستان لا تزال تشكل خطرا على الأمن والاستقرار في الدول الأخرى في المنطقة. ونحن نعي تماما القلق الذي أعرب عنه الأمين العام للأمم المتحدة في بيانه الأخير ومفاده أنه إذا سمح للجانب عبر الوطني أن يتجذر، فإن الأخطار المحتملة ستتزايد تزايدا كبيرا، وسيكون من الصعب أكثر فأكثر منع امتداد الصراع إلى ما وراء الحدود الأفغانية. وفي هذا الصدد، تؤكد كازاخستان مجددا التزامها القوي بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر قمة ألما آتي في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وباجتماع وزراء الشؤون الخارجية والدفاع في كازاخستان وأوزباكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان المنعقد في طشقند بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٨. ونعتقد أنه ينبغي الاستمرار في بذل الجهود من أجل اقناع أطراف الصراع بأنه ليس هناك حل عسكري للصراع، وبأن الاعتماد على القوة لا مستقبل له.

ونؤكد مجددا اعتقادنا الراسخ بأن أية جهود دولية تبذل لتسوية الحالة في أفغانستان يجب أن تبذل برعاية الأمم المتحدة، بوصفها وسيطا نزيها لإحلال السلام والوئام الوطني في أفغانستان، وعلى أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى أفغانستان، السيد الإبراهيمي، وبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، ونعرب عن الاستعداد لاستمرارنا في تقديم المساعدة الضرورية لهما.

وتعلق كازاخستان أهمية كبرى على الجهود الجماعية التي يبذلها جيران أفغانستان ودول مهتمة أخرى بهدف إحلال السلام في هذا البلد. وفي سعينا إلى إيجاد حل سياسي للمشكلة الأفغانية، نظرنا بروح إيجابية إلى عقد المحادثات التي أجريت مباشرة بين الجبهة المتحدة وحركة طالبان في عشق آباد في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩٩، وفي طشقند في تموز/يوليه ١٩٩٩. وثمة خطوة هامة نحو إحلال سلام عادل ودائم في أفغانستان تمثلت في عقد مجموعة "٦ + ٢" اجتماعها في طشقند، واعتماد إعلان المبادئ الأساسية لإيجاد تسوية سياسية للصراع في أفغانستان. ونحن على استعداد لتقديم اسهامات هامة لهذه العملية.

وتدين كازاخستان بشدة أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لأفغانستان، وتؤيد نداء مجلس الأمن من أجل الوقف الفوري لإيصال الإمدادات العسكرية من الخارج، ووقف الدعم النشط للفصائل في أفغانستان. ونحن نرى أن وفاء دول المنطقة بالتزاماتها القاضية بالامتناع عن تقديم الدعم العسكري لأطراف الصراع، وبمنع استخدام أراضيها لهذه الأغراض، من شأنه أن ييسر الحل السلمي العاجل للصراع بدرجة كبيرة.

إن استمرار الصراع المسلح في أفغانستان يهيئ ظروفا تسهل إنتاج المخدرات والإتجار بها على نحو غير قانوني، وهو يؤدي أيضا إلى انتشار الإرهاب. وثمة حاجة إلى تعزيز التدابير الفعالة والمنسقة من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ونحن على اقتناع بأن مطالبات المجتمع الدولي العديدة لحركة طالبان بوقف توفير ملاذ للإرهابيين الدوليين ومنظماتهم، وبالتعاون مع الجهود المبذولة لتقديم المتهمين بالإرهاب إلى العدالة، يجب الامتثال لها على نحو صارم.

وتؤيد كازاخستان تمام التأييد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتوفير المساعدة الإنسانية للمدنيين الذين يعانون في أفغانستان نتيجة الأنشطة العسكرية، فضلا عن اللاجئين العديدين الذين حملوا على ترك مسقط رأسهم والهجرة إلى بلدان مجاورة. وهي تظل ملتزمة بتعزيز إعادة إنعاش أفغانستان في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كازاخستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل النرويج. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هوينغستاد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلادي بتقرير الأمين العام. ونرحب أيضا بمبادرة عقد مجلس الأمن هذه الجلسة لمناقشة المزيد من التدابير الآيلة إلى إيجاد حل للصراع. والنرويج تهتم منذ زمن بأفغانستان عن طريق مختلف وكالات الأمم المتحدة، فضلا عن عدد من المنظمات النرويجية والمنظمات الدولية غير الحكومية. ولقد ترأست النرويج الاجتماع

الثاني لمجموعة المانحين لأفغانستان في نيويورك عام ١٩٩٧. وتأييدنا لشعب أفغانستان قائم على التزام قوي بإيجاد حل تفاوضي للصراع المسلح.

إن التصعيد الأخير للصراع العسكري في أفغانستان وما يخلفه من معاناة على المدنيين يسبب لنا القلق العميق. ونحن نؤيد تمام التأييد الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان والمبعوث الخاص من أجل تحقيق وقف لإطلاق النار. ونحث الأطراف المتحاربة، لا سيما طالبان، على استئناف المفاوضات الرامية إلى تشكيل حكومة في كابول عريضة القاعدة ومتعددة العرقيات وذات تمثيل كامل. وينبغي ألا يدخر أحد أي جهد لإقناع الأطراف بأن الصراع لا يمكن حله عن طريق الحرب.

والتعاون الإقليمي هام في عملية حسم المواجهة العسكرية المستمرة التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وكان إعلان طشقند، في هذا الصدد، خطوة في الاتجاه الصحيح. ونحن نناشد الأطراف في مجموعة "الستة زائدا اثنين"، ولا سيما حركة طالبان، احترام المبادئ الأساسية للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع، والوفاء بالتزاماتها المقررة إزاء التسوية السلمية. وندعو بالمثل بلدان المنطقة إلى أن تتقيد باتفاقها المشترك على ألا تقدم الدعم العسكري من أي نوع لأي من أطراف الصراع في أفغانستان.

وتشعر النرويج بقلق عميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك ما يلحق بالطوائف الأقلية والنساء والفتيات، وإزاء انتهاكات القانون الإنساني الدولي في أفغانستان. ونحث جميع الفصائل على احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وقعت عليه أفغانستان. ولا بد من وضع حد لتدفق الأسلحة التي تعرض الرجال والنساء والأطفال للحكم التعسفي للفصائل المتحاربة. ففي أواخر هذا العام سوف نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. والنرويج تشجب بشدة تجنيد الأطفال وتحث الفصائل المتحاربة على احترام هذه الاتفاقية. وينبغي للأطراف أن تحترم أيضا قرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩) بشأن الأطفال في حالات الصراع المسلح، الذي اعتمده المجلس في هذا الأسبوع بالذات.

وقد أزعجتنا بقدر متساو التقارير الواردة عن التشريد القسري للمدنيين وعن تردي الأوضاع الإنسانية للمشردين داخليا. ويشدد الأمين العام بحق على أن المسؤولية الأولى عن رفاه المشردين داخليا تقع على عاتق من شردوهم من ديارهم. والنرويج تدعو إلى عودة المدنيين المشردين سريعا، وتنضم إلى المناشدة التي أطلقها الأمين العام لكفالة حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح.

وتتوقف المساعدة الدولية للمدنيين على تواجد وحرية حركة جميع موظفي الأمم المتحدة. وكما أكد إعلان طشقند، فإن من واجب الأمم المتحدة أن تواصل أداء دور محوري ومحايد في الجهود الدولية الرامية إلى إنجاز حل سلمي للصراع في أفغانستان. ونحث الأطراف على أن تؤمن سلامة وصول المنظمات الإنسانية، وتسمح لوكالات الإغاثة بأن تقدم المساعدة إلى جميع الضحايا بطريقة تتسم بالفعالية والكفاءة.

ونحن نرى أنه لا يمكن التوصل إلى سلام دائم إذا استمر تردي الحالة الإنسانية. والنرويج تؤيد بشدة الإطار الاستراتيجي الموضوع برعاية الأمم المتحدة، والذي يضع المساعدة الإنسانية في سياق العملية السياسية للسلام والمصالحة.

أخيرا، نقدر الجهود المستمرة التي يبذلها المبعوث الخاص، ودور بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، في العمل نحو التوصل إلى تسوية سلمية للصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دانيش - يازدي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفدي لكم، سيدي، ولأعضاء مجلس الأمن الآخرين، لعقد هذا الاجتماع الهام بقصد مناقشة الحالة الحرجة في أفغانستان.

وأجد لزاما علي أن أعرب عن امتناني للأمين العام ومبعوثه الخاص، السفير الإبراهيمي، ولموظفي بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، لعملهم المتفاني والدؤوب الذي عكفوا عليه بإخلاص. وأتمنى للسفير الإبراهيمي شفاء عاجلا وصحة طيبة. وحكومة جمهورية إيران

الإسلامية تقدر تقديرا عاليا وتؤيد تأييدا تاما مساعي السفير الإبراهيمي الرامية إلى إحلال السلام واستعادة الأوضاع الطبيعية في أفغانستان. ونرى أن هذه الجهود لا غنى عنها لمنع تردي الحالة في أفغانستان نحو الأسوأ.

إن الهجوم العسكري الأخير الذي شنته حركة طالبان وتغير مصائر الأطراف الذي تلاه أثبت بصورة واضحة من جديد أنه لا يمكن حل الصراع الأفغاني الطويل بطرق عسكرية. فأفغانستان مجتمع الأعراق، جمعه على مدى القرون انسجام عرقي وآلية دقيقة لتقاسم السلطة، لكل جماعة عرقية أو لغوية دور فيها. ويثبت التاريخ الأفغاني وتجارب المجتمعات المشابهة أن كسب أو خسارة الأراضي عن طريق عمليات عسكرية لا يمكن أن يحل أي أزمة عميقة الجذور وأن يأتي بالسلام. ولذلك ينبغي التسليم بأن السياسة العسكرية التي تتبعها طالبان ومؤيدوها الأجانب - وهي السياسة التي تسعى إلى فرض هيمنة جماعة واحدة على المجتمع الأفغاني - هي سياسة فجة وهي أساس الحالة الراهنة في أفغانستان.

إن الهجمة الشاملة التي شنتها طالبان في الشمال على مدى الأسابيع القليلة الماضية، رغم التعزيزات الكبيرة من الأفراد والمعدات التي تلقتها طالبان من خارج أفغانستان، لم تسفر عن أي نصر عسكري كبير، ولكنها للأسف الشديد نجحت في إحداث مأساة إنسانية بتحويلها مئات الآلاف من الأفغانيين إلى مشردين. كما أن مصطلح "الأرض المحروقة" حسبما استخدمه مكتب منسق الأمم المتحدة لأفغانستان في النشرة الإخبارية المؤرخة ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٩، يصف على أفضل نحو السياسة الوحشية والفظة التي تتبعها طالبان ضد سكان سهول شوملي - سياسة يمكن اعتبارها معادلة للتطهير العرقي.

والتشريد القسري لسكان المنطقة الطاجيك - وأخذ أعداد كبيرة منهم إلى مدينة جلال أباد النائية إلى الجنوب الشرقي، وإحراق قراهم بالكامل وإشعال الحرائق في محاصيلهم لردعهم عن العودة ثانية - إنما هو انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي من جانب طالبان. وقد اتبعت السياسة نفسها ضد سكان حضرة على مدى السنوات القليلة الماضية. ووردت تقارير أيضا عن ترحكات كبيرة للمدنيين إلى شمال خط المواجهة إلى وادي بنشير. وأصبح مئات الآلاف من المدنيين في حاجة ماسة إلى مستلزمات الطوارئ والإسعافات الأولية من أجل البقاء على قيد الحياة.

والمطلوب من جمهورية إيران الإسلامية وجيران أفغانستان إلى الشمال طلبات هائلة تفوق الموارد المتاحة. ونحن نحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة من خلال الأمم المتحدة إلى أهالي تلك المناطق البائسين. وينتظر من هذا المجلس أن يتخذ الإجراءات المناسبة لردع طالبان عن حملتهم المسعورة ضد السكان المدنيين.

ولجوء طالبان إلى العنف ضد الجماعات العرقية يتجه نحو تعزيز استقطاب المجتمع الأفغاني المتعدد الأعراق وبالتالي نحو زيادة الحالة سوءا. ويشكل هذا الاتجاه تهديدا خطيرا لمستقبل البلد برمته. وسأكون في غاية الصراحة في التعبير عن عميق قلقنا إزاء المسار الذي تتخذه طالبان والذي قد يضر بوحدة أفغانستان ويؤدي إلى حالة تعرض الأمن الوطني للبلدان المجاورة للخطر، ومن ثم تزيد زعزعة الاستقرار في المنطقة. وتشدد جمهورية إيران الإسلامية على ضرورة احترام سيادة أفغانستان وسلامة أراضيها واستقلالها، وتدعو الجميع إلى الامتناع عن اتباع سياسة يحتمل أن تضر بوجود أفغانستان كبلد متحد وذي سيادة.

ومن دواعي أسفنا الشديد أن طالبان تواصل تجاهل الطلبات المتكررة من المجتمع الدولي بأن تكف عن إصرارها على الحل العسكري للصراع، وأن تنخرط جادة في مفاوضات ترمي إلى تسوية الصراع سلميا، كما طالب بذلك مجلس الأمن في قراريه ١١٩٣ (١٩٩٨) و ١٢١٤ (١٩٩٨)، وكذلك إعلان مجموعة "الستة زائدا اثنين". إن الهجوم الأخير الواسع النطاق الذي شنته طالبان مباشرة عقب اجتماع مجموعة "الستة زائدا اثنين" في طشقند - الذي حضره ممثلوها - يثبت بوضوح احتقارهم لرغبات المجتمع الدولي التي أعرب عنها في إعلان طشقند، حاثا الأطراف على استئناف المفاوضات السياسية الرامية إلى بلزغ هدف إقامة حكومة عريضة القاعدة متعددة الأعراق كاملة التمثيل.

والموقف المتغطرس لطالبان، تحديا للقرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن، هو السبب الأساسي في آلام الشعب الأفغاني ومعاناته طوال السنوات القليلة الماضية، وقد عمل، من الناحية العملية، على استمرار زعزعة الاستقرار والمشاكل التي تظل باقية في المنطقة وما يتعداها. ويجب على مجلس الأمن ألا يمتنع عن المعالجة الجادة لهذه المسألة ذات الأهمية القصوى لكي يستعيد البلد استقراره وحالته الطبيعية. ومن المؤكد أن استمرار طالبان في هجومها العسكري، الذي لا يمكن تنفيذه دون دعم سياسي وعسكري خارجي،

يمنع تمتع المنطقة برمتها بالاستقرار. واشتراك أعداد من غير الأفغان متزايدة دوما، في القتال إلى جانب قوات طالبان يمكن أن يغير الصراع الأفغاني إلى صراع عبر وطني. فالتمادي في هذا العامل الخطر يمكن أن يؤدي إلى انتشار الصراع عبر الحدود الأفغانية.

ولا تزال جمهورية إيران الإسلامية تتضرر من الآثار السلبية النابعة عن حالة الفوضى والتمرد في أفغانستان. والاتجار المكثف بالمخدرات وبالأسلحة، والإرهاب، وعدم الاستقرار في مناطق قريبة من الحدود المشتركة، من العواقب التي ظلت بلادي تعاني منها منذ ما يتعدى العقدين. ولمكافحة هذه المصائب، ندفع ثمنا باهظا في شكل الموارد البشرية والمادية. إننا نقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع المجتمع الدولي لإيجاد حل عادل ودائم للصراع الأفغاني. وفي هذا الصدد، نحن مستعدون لمواصلة العمل مع المبعوث الخاص للأمين العام لإقناع المجموعات الأفغانية، وبخاصة طالبان، بالتخلي عن القتال والانخراط في مفاوضات سياسية جادة.

أخيرا وليس آخرا، لا تزال قضية الاغتيال المفجع لموظفي القنصلية العامة لجمهورية إيران الإسلامية ومراسل وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية في مزار شريف على يد قوات طالبان في أعقاب هجومها على تلك المدينة التي تقع في شمال أفغانستان في آب/أغسطس ١٩٩٨، معلقة بعد أكثر من عام، ولم تحسم بعد. وكما يدرك المجتمع الدولي ومجلس الأمن تمام الإدراك، لا تزال طالبان تتجاهل بعناد قواعد القانون الدولي، ولم تنفذ بعد قرار مجلس الأمن ١٢١٤ (١٩٩٨)، الذي يشجب في الفقرة ٥ من المنطوق تلك الجريمة،

> "ويطلب من الطالبان التعاون مع الأمم المتحدة في التحقيق في تلك الجرائم بغية محاكمة المسؤولين عنها".

وأود أن أؤكد أن جمهورية إيران الإسلامية عازمة على متابعة المسألة بنشاط، كما فعلنا في الماضي. ولا نزال نأمل أن يواصل المجلس والمبعوث الخاص للأمين العام جهودهما القيمة في هذا الشأن.

إن التهديد الذي تشكله الأزمة المستمرة في أفغانستان بالنسبة للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، والحالة المروعة والوحشية وغير المقبولة، التي يجد الملايين من أفراد الشعب الأفغاني أنفسهم فيها، تتطلب الاهتمام الفوري من جانب مجلس الأمن. ونعتقد أن مجلس الأمن يحتاج إلى استعراض الحالة في أفغانستان بهدف اتخاذ عدد من التدابير التي تتفق وقراراته السابقة وترمي إلى إجبار طالبان على الامتثال لمطالب المجتمع الدولي بشأن إرساء السلام في أفغانستان. ولا شك في أن هذه التدابير الفعالة التي يتخذها مجلس الأمن في الوقت المناسب تساعد على إنقاذ حياة الناس في أفغانستان وحماية المنطقة وما يتعداها من التهديدات والمشاكل النابعة عن استمرار الحرب في ذلك البلد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): نود أن نعرب عن تقديرنا لكم، السيد الرئيس، لإجراء هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن في الوقت المناسب للنظر في الحالة القائمة في أفغانستان. وهذه المناقشات المفتوحة تطور سليم في أعمال المجلس نأمل أن يستمر.

وتأتي جلسة المجلس هذه وسط إثبات حركة طالبان مرة أخرى سعيها الذي لا يكل وراء سراب الحلول العسكرية لحسم الصراع الأهلي الدائر في أفغانستان. والحملة التي شنتها مؤخرا في سهول شوملي بالمساعدة الخارجية المباشرة وتدخل أفراد عسكريين أجانب في العمليات، فضلا عن التخطيط، أثبتت تجاهلا التام لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تسوية سلمية للحالة في أفغانستان. وحملة طالبان هذه ضد قوات حكومة دولة أفغانستان الإسلامية حملة دنيئة. فأساليبها تتضمن استهداف المدنيين من السكان، والمذابح الوحشية للأبرياء، وحرق الديار، واستعمال القنابل، وتدمير المحاصيل الموجودة، والتشريد المتعمد للنساء والأطفال. وهذه الأفعال تشكل جرائم دنيئة وتحذو نفس النمط الذي اتبعته طالبان في المذبحة التي راح ضحيتها آلاف الأبرياء صبيحة استيلائها على مزار شريف في آب/أغسطس ١٩٩٨، وفي "التطهير العرقي" في باميان في نيسان/أبريل - أيار/مايو من هذا العام.

ومما يتصل أوثق الصلة بذلك أن جميع هذه الأفعال تناقض التقاليد الأفغانية، بل وبغيضة بالنسبة لها. فهي تبين إيحاء نابعا من خارج أفغانستان. ويحيط المجتمع الدولي علما، على وجه جاد ومناوئ، بالسلوك الإجرامي لطالبان والتأثير السلبي لظاهرة طالبان بالنسبة للسلم والأمن في أفغانستان وفي المنطقة. ووفقا لذلك، ينبغي للمجلس أن يتخذ التدابير المجدية الفعالة في هذا الشأن.

ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع المدني في أفغانستان. فالطريق إلى الأمام يوجد من خلال المناقشات والمفاوضات السلمية، التي أبدى الرئيس رباني، والقائد أحمد شاه مسعود وغيرهما من زعماء الجبهة الإسلامية للدفاع عن أفغانستان استعدادهم لها والتزامهم بها، ومن خلال تشكيل حكومة عريضة القاعدة تمثل بصدق جميع القوى السياسية والجماعات العرقية في البلد، وتتفانى في مهمة التعمير الوطني الملحة، وتكون مستقلة، وتنبع قراراتها منها، وتعمل لخير شعب أفغانستان بأكمله. وهذه الحكومة ستترسخ في الشخصية الأفغانية، التي تتجاوز الانتماء العرقي، وتخلد بعد التخلص من مشاق العنف والاقتتال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يغذي هذه الشخصية ويدعمها. ولا يمكن السماح لطالبان أو لرائدها الأجنبي بأن يثيرا الانقسامات العرقية ولا أن يتماديا فيها إمعانا في خدمة أغراضهما الأنانية.

إن وحدة أفغانستان، واستقلالها، وسيادتها، وسلامتها الإقليمية أمور جوهرية للشعب الأفغاني. كما أنها أمور حاسمة بالنسبة للسلام، والاستقرار، والأمن، والتنمية الاقتصادية في المنطقة بأسرها، والهند جزء منها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بعزم على كفالة منع كل من يواصل عرقلة السلم والاستقرار الإقليمي من خلال الإيديولوجيات الظلامية، والعنف التطرفي، وتحريف المعتقدات، من القيام بذلك. ووقف التدخل في أفغانستان عبر حدودها الجنوبية أمر أساسي لإرساء السلام من جديد في هذا البلد.

إن الأراضي التي تحتلها طالبان بالقوة العسكرية في أفغانستان أصبحت مزرعة تفريخ للإرهاب الدولي. والمجموعات الإرهابية الدولية تجد ملجأ آمنا هناك وفي المناطق المجاورة لحدود أفغانستان الجنوبية. فهناك معسكرات تدريب عديدة للإرهابيين، ومن تلك المعسكرات والقواعد يخرج المتطرفون والإرهابيون الى المنطقة والى ما وراءها للقيام بأعمال تتعارض تعارضا تاما مع جميع أنواع السلوك المتحضر. والمجتمع الدولي لا يمكنه أن يظل غير مبال بالأخطار التي تنجم عن طالبان وارتباطها بالإرهاب والهند ضحية للإرهاب وهي واعية تماما لأعمال القتل والتدمير التي يرتكبها هؤلاء الإرهابيون. ونحن ندعو المجتمع الدولي الى القيام بعمل جماعي ضد هؤلاء الإرهابيين ومعلميهم.

من الناحية التاريخية، وأيضا بمقتضى الاتفاقيات ومبادئ السلوك المقبولة دوليا، يتمتع الدبلوماسيون بالحماية. ولكن، قبل عام مضى، وفي عمل وحشي دنيء، قتلت طالبان بعض الدبلوماسيين الإيرانيين متجاهلة جميع القواعد الدولية لمعاملة الدبلوماسيين، ومع أن هذا العمل أدانه المجتمع الدولي، الذي طلب الى طالبان أن تقدم المجرمين للمحاكمة، لم يحرز تقدم جوهري في التحقيقات، كما ذكر الأمين العام أيضا مؤخرا. فلماذا يتعين على المجتمع الدولي أن يظل منتظرا بينما مرتكبو هذه الجريمة البشعة وسادتهم يصولون ويجولون بحرية؟ ينبغي أن تخرج رسالة مدوية وواضحة من هذه القاعة اليوم الى طالبان بأن مرتكبي هذه الجرائم سيجبرون على مواجهة نتائج أعمالهم.

إن المناطق التي تسيطر عليها طالبان أصبحت واحدة من أكبر مناطق إنتاج المواد المخدرة في العالم. وهناك علاقة وثيقة بين طالبان وعصابات المافيا تعمل عبر الحدود الجنوبية لأفغانستان وفي المنطقة لتنشيط هذه التجارة الشيطانية. إن الخطر يتفاقم والعمل الدولي الحاسم مطلوب الآن.

إن جهود المجتمع الدولي لإحلال السلام والاستقرار في أفغانستان لا بد أن تكون نشطة وهادفة. ونحن مقتنعون بأن هذه الجهود لا بد أن تبذل عن طريق الأمم المتحدة. ومقتنعون بالمثل بأنها لا بد أن تكون عريضة القاعدة، وجميع البلدان التي تتمتع بمصلحة ونفوذ في أفغانستان يجب أن تجمع معا في إطار هذه الجهود لصنع السلام. إن النهج الضيقة والمجزأة لا يمكن أن تؤدي دورها. ونحن نؤيد جهود الأمم المتحدة لصنع السلام في أفغانستان ونقدر الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام لجمع الجماعات الأفغانية المختلفة معا سعيا لتحقيق السلم.

إن للهند روابط تاريخية وثقافية وحضارية مع الشعب الأفغاني. ومن ثم، فإن استمرار النزاع والعنف في أفغانستان يؤلمنا كثيرا. ولقد أسهمنا بقدر إمكاننا، في تخفيف معاناة الشعب الأفغاني بإرسال مساعدة إنسانية. وجهودنا في هذا الاتجاه ستستمر سواء على الصعيد الثنائي أو عن طريق منظومة الأمم المتحدة. إن المجتمع الدولي بحاجة الى أن يتخذ إجراء سريعا لضمان توفير المساعدة في الوقت المناسب لجميع أبناء الشعب الأفغاني. ونأمل أن يتسنى التغلب قريبا على القيود المفروضة على إيصال المساعدة الإنسانية، التي ذكرت في تقرير الأمين العام في العام الماضي (A/53/346). ومن المهم أن يتم ذلك، لأنه بحلول الشتاء، يصبح إيصال المعونة الى المحتاجين والفقراء في أفغانستان أكثر

صعوبة. ولهذا فإن اتخاذ خطوات فورية في هذا الاتجاه أمر مطلوب.

والهند ستواصل القيام بدور إيجابي بنّاء، كما فعلت في الماضي، لتحقيق السلم في أفغانستان.

أخيرا، لقد شعرنا بقلق بالغ عندما علمنا بإدخال المبعوث الخاص للأمين العام السفير الأخضر الإبراهيمي الى المستشفى، ونحن نتمنى له من صميم قلوبنا الشفاء العاجل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل اليابان. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالفرصة التي أتيحت لي، تحت رئاستكم، سيدي الرئيس، للإعراب عن وجهة نظر اليابان بشأن الحالة في أفغانستان.

أولا وقبل كل شيء، لقد استمعنا بقلق بالغ الى المعلومات المستحدثة المفيدة بشأن الحالة التي أدلى بها السيد بريندرغاست صباح اليوم. واليابان تتشاطر القلق العميق بشأن آخر التطورات في أفغانستان، حيث اشتد القتال بين الفصائل. وقد تم تشريد أفراد كثيرين من ديارهم. ومعاناة السكان المدنيين في تزايد، وهناك قلق بين البلدان المجاورة بشأن تدفق اللاجئين.

اليابان تؤيد الجهود القيمة التي يبذلها الأمين العام، وتؤيد على وجه الخصوص الجهود التي يبذلها ممثله الخاص، السفير الإبراهيمي، وكذلك الجهود التي تبذلها على المستوى الميداني بعثة الأمم المتحدة الخاصة الى أفغانستان لاستعادة السلم في أفغانستان. إننا نعترف بأنهم يعملون في ظل ظروف بالغة الصعوبة، ونشجعهم على مواصلة مساعيهم القيمة.

تؤيد اليابان أيضا الجهود التي يبذلها فريق "الستة زائدا اثنين" المؤلف من ست دول تقع على حدود أفغانستان، وكذلك الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. واليابان تود أن تؤكد لهذا الفريق تأييدها وأملها في أن يكمل عمله عمل الأمم المتحدة ويعزز التوصل الى تسوية مبكرة للصراع.

واليوم، أود أن أركز على أربعة عناصر أساسية لتحقيق تسوية سلمية لهذا الصراع المطول.

أولا، طالبان وسائر الفصائل الأفغانية المتحاربة الأخرى ينبغي أن توقف فورا القتال وتستأنف الحوار فيما بينها. والسلام الدائم لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الوسائل السلمية. والهدف النهائي لذلك الحوار ينبغي أن يكون إقامة حكومة تمثيلية عريضة القاعدة، متعددة الأعراق، الأمر الذي سيكفل إحلال سلام دائم في جميع أنحاء البلاد. واليابان، من جانبها، مستعدة للاجتماع بالفصائل الأفغانية حيث يمكنها الاشتراك في حوار في بيئة محايدة، بهدف إيجاد طريق موصل الى المصالحة الوطنية.

ثانيا، البلدان المعنية، والبلدان المجاورة بشكل خاص، ينبغي ألا تتدخل في الصراع، وإنما ينبغي لها بدلا من ذلك أن تستخدم نفوذها على الفصائل المتحاربة لإنهاء القتال. ومن المهم بشكل خاص أن توقف جميع الأطراف المعنية إمداد الفصائل المتحاربة بالمساعدة العسكرية أو بالأسلحة، وأن تمتنع عن أية تدابير أخرى يمكن أن تطيل الأعمال العسكرية.

ثالثا، بالنظر الى المعاناة الإنسانية الهائلة التي يتعرض لها الشعب الأفغاني، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل توفير المساعدة الإنسانية لأفغانستان.

وتؤدي مجموعة الدعم الأفغانية خدمة حاسمة الأهمية من خلال استكشاف وسائل لضمان التنفيذ الفعال بكفاءة لهذه المساعدة. واليابان، إدراكا منها لضرورة تعزيز عمل مجموعة الدعم الأفغانية، قامت باستضافة اجتماعها الرابع في طوكيو في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وخلال السنوات العشر الماضية قدمت اليابان مساعدة إنسانية وصلت إلى ٤٠٠ مليون دولار من خلال وكالات الأمم المتحدة وبرامجها. وفي الفترة الأخيرة، مولت اليابان مشروع إعادة اللاجئين الأفغان إلى وطنهم في مقاطعتي آزرا وتيزين، والذي أسهم في إعادة ٢٠ ٠٠٠ لاجئ إلى ديارهم. وسنواصل الالتزام بتقديم الدعم في المستقبل.

رابعا، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينقل رسالة واضحة إلى زعماء الفصائل الأفغانية والشعب الأفغاني عن التزام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة إليهم في جهودهم

لإعادة بناء البلاد حالما يتوقف القتال، ويستعاد السلام وتشكل حكومة عريضة القاعدة ومتعددة الأعراق وتمثيلية. إن تشكيل هذه الحكومة شرط أساسي لتقديم المساعدة من جانب المجتمع الدولي لإعادة إعمار البلاد.

ويحدونا الأمل أن يؤدي هذا الالتزام القوي من جانب المجتمع الدولي إلى تشجيع الفصائل على الجلوس إلى طاولة التفاوض وتسوية النزاع بالطرق السلمية. واليابان من جانبها تجدد التزامها واستعدادها للإسهام في إعادة تعمير أفغانستان حالما يستعاد السلام.

إن الطريق إلى إحلال السلام في أفغانستان طويل وشاق. بيد أنني أعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يظل يجهد من أجل إقناع أطراف الصراع بأن تحقيق سلام دائم سيعود عليها بالفائدة، وستواصل اليابان الاضطلاع بدور نشط في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل طاجيكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عليموف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): إن جمهورية طاجيكستان تعرب لكم، سيدي، ولمجلس الأمن، عن عميق الامتنان لاتخاذكم مبادرة عقد جلسة مفتوحة لمناقشة تطور جديد وبالغ الخطورة في الحالة في أفغانستان، والأهم من ذلك، التدابير المحتملة التي قد يتخذها المجلس لضمان الامتثال غير المشروط لقراراته، بالإضافة إلى قرارات الجمعية العامة.

لقد أكدنا مرارا وتكرارا في البيانات التي أدلينا بها في محافل الأمم المتحدة أن طاجيكستان تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة السائدة في أفغانستان المجاورة، لأن وهج النسمات الحارة التي تهب من الصراع الأفغاني بدأنا نشعر به في منطقتنا المجاورة مباشرة وعلى طول الحدود التي نتشاطرها مع ذلك البلد والتي تمتد على مسافة ١ ٥٠٠ كيلومترا.

وينبع قلقنا أيضا من رغبة في رؤية العلاقات بين طاجيكستان وأفغانستان - وهي علاقات تستند إلى أواصر تاريخية وثقافية ودينية بين شعبينا - تتوجه نحو المستقبل أكثر من تعلقها بالماضي. وإننا نعتز اعتزازا مخلصا بهذه العلاقات، ونعاني أيضا جراء ما يحدث الآن للشعب الأفغاني. إننا نريد أن نرى السلام والوفاق الوطني وقد تمت استعادتهما في أفغانستان في أسرع وقت ممكن. إن أفغانستان، التي قدمت إسهاما فريدا في تطور الحضارة العالمية وكانت من الدول الأعضاء المؤسسة للأمم المتحدة، نريد أن نراها وقد نهضت من الرماد الذي تحولت إليه بسبب هذا الصراع الداخلي المتطاول وغير المنطقي بتاتا.

ونود أن نرى في أقرب وقت ممكن وقفا لمعاناة الشعب الذي يعيش على أرض أفغانستان الغنية. ونود أن نرى الأسر التي مزقتها الحرب وقد التمّ شملها، ونود أن نرى الأطفال الأفغان يذهبون إلى المدارس دون أن يشعروا بالفزع. ونود أن نرى الأمهات قادرات على تربية أطفالهن في كنف آبائهم. ونود أن نرى الفتيات يشعرن بأنهن عضوات كاملات في مجتمعهن مع بعض الأمل بمستقبل كريم. ونود أن يتنافس الرجال لا في ميدان المعارك بل في مساع مبدعة لتأهيل بلدهم. ونود أن نرى جميع الأفغان وقد أتيحت لهم على قدم المساواة إمكانية الوصول إلى جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية. ونود أن نرى إنجازات الشعب الأفغاني في مجال العلوم والثقافة متاحة للعالم برمته، ونود أخيرا أن نرى أفغانستان تقف مرة أخرى أمام المجتمع الدولي بكل ما لديها من روعة وتنوع جميل.

إلا أن ما يبعث فينا عميق الأسف أن الحالة ما زالت أبعد ما يكون عما أتيت على وصفه. فلا تزال أفغانستان غارقة أكثر فأكثر في هوة الحرب وفي هوة تدمير أساس الحياة نفسه لشعبها الذي عانى طويلا. فهناك الخوف واليأس والمجاعة والأمراض والفقر - وهذه جميعها تمثل الخط العاثر للغالبية الساحقة من السكان الأفغان، حيث أن مستوياتهم المعيشية هي الأدنى في العالم من الناحية العملية.

والوقائع الحالية في أفغانستان تعني نظاما أقامته حركة طالبان، وهو نظام يذكر المرء بالنظام الظلامي الذي ساد في العصور الوسطى. إنه يعني التطهير العرقي، وإجراء المحاكمات على أساس طائفي أو ديني، والتهجير بالقوة، والقمع وسائر الإساءات الأخرى ضد مئات الآلاف من الأفغان. ويعني انتهاكات ضخمة ومنهجية وفاضحة لحقوق الإنسان كلها، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات، ومعايير القانون الإنساني الدولي. وأخيرا، فإن هذا النظام يعني دعما علنيا للإرهاب الدولي وتجارة المخدرات وكلاهما يشكلان تهديدا حقيقيا للأمن القومي والإقليمي.

وتشعر قيادة طاجيكستان بالجزع الشديد إزاء انعطاف سير الأحداث في أفغانستان. ونشعر بالقلق

على وجه الخصوص إزاء التفاني الايديولوجي لحركة طالبان في التمسك بخدمة الأنماط الدينية المتطرفة، وتحويلهم نتيجة لذلك للمناطق الأفغانية الخاضعة لسيطرتهم إلى قاعدة لتنظيم الأعمال التخريبية ضد الدول المجاورة وغيرها. إننا نؤكد مجددا على تصميمنا بالتعاون مع أصدقائنا المخلصين على إعاقة انتشار هذا النوع من الأنشطة.

وإننا نتفق مع العديد من التقييمات المفزعة التي سمعناها في جلسة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان وحولها، ونعتقد أنه عندما تجري إعاقة تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وجهود المجتمع الدولي من أجل حسم الصراع الأفغاني، فإن اللوم عن التسبب في هذا المأزق سيقع حصرا على عاتق حركة طالبان.

ونطالب قيادة حركة طالبان بأن تتخلى فورا عن أي أمل في إحراز نصر عسكري، وبأن توقف أعمالها العسكرية وبأن تدخل في مفاوضات من أجل إحلال السلام. ولقد أكدت الجبهة الموحدة من أجل خلاص أفغانستان مرارا استعدادها لهذا، ويتمثل هدفها النهائي في تشكيل حكومة أفغانية ذات قاعدة تمثيلية عريضة.

ونحن نطالب حركة طالبان باحترام مطالب المجتمع الدولي، وبوضع حد لسياستها المتمثلة في تدمير شعبها جسديا ومعنويا، وبوضع حد لموقفها الهمجي من تقاليدها التاريخية والثقافية والدينية، على عتبة القرن الحادي والعشرين، وأخيرا بإعطاء شعبها الأمل في العودة إلى العلاقات الدولية كشريك كاملا.

ونؤكد أيضا على الحاجة إلى وقف التدخل العسكري المباشر في الشؤون الداخلية لأفغانستان، فهذا التدخل لا يسعى إلى وضع ذلك البلد على مسار السلام والازدهار، بل يدفعه نحو الدمار الكامل.

وتعتقد طاجيكستان اعتقادا راسخا بأن الأمم المتحدة ومجلس أمنها ينبغي ألا يتجاهلا ما يحدث الآن في أفغانستان. ونحث المجلس على إتاحة فرصة ثانية للجهود الدولية المبذولة لتعزيز تطبيع الحالة في ذلك البلد، وفي المنطقة بأسرها. ونعتقد أن المجلس ينبغي أن يقيم تقييما موضوعيا أعمال أولئك الذين يعطلون تلك الجهود، وأن يتخذ تدابير ملموسة لحمل مستهلي ومنفذي السياسة التي تتصف بقصر النظر والتدمير بشأن أفغانستان على احترام المطالب الواضحة في قرارات المجلس المتعلقة بالتسوية الأفغانية.

ونعتقد أن مجموعة جيران وأصدقاء أفغانستان - أي ما يسمى بمجموعة "ستة زائد اثنين" - ينبغي أن تسهم إسهاما أكثر أهمية. ونعتقد أن من واجب أعضاء هذه المجموعة، إنطلاقا من التفهم الذي توصلوا إليه في إطار تلك المجموعة، وأيضا من الالتزامات التي تم التعهد بها في اجتماع طشقند، أن يوافقوا في أسرع وقت ممكن على صياغة معينة لحل الأزمة في أفغانستان، الأمر الذي يتماشى مع تطلعات شعب ذلك البلد، ولا يضر بمصالح دول أخرى في المنطقة - وطبعا مع الامتثال الكامل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وطاجيكستان على استعداد لبذل كل ما في وسعها دعما لأية جهود دولية تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل إحداث تغيير جذري في الحالة في أفغانستان. وفي هذا الصدد، أؤكد مجددا الاقتراح الذي تقدم به في وقت سابق رئيس جمهورية طاجيكستان، السيد إمام علي رحمانوف، فيما يتعلق بالحاجة إلى عقد مؤتمر دولي مكرس لأفغانستان، يكون هدفه تشجيع الأطراف الأفغانية على الدخول في مفاوضات جادة بشأن مشاكل أساسية تتعلق بالتسوية الأفغانية، وإعطاءها كل مساعدة ممكنة لإحراز نتائج عملية في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد افورال (تركيا) (تكلم بالانكليزية): قبل التعليق على مسألة أفغانستان، اسمحوا لي، سيدي، أن أعرب عن امتناننا العميق لكم شخصيا ولجميع أعضاء المجلس على التعاطف الذي أبديتموه لضحايا الزلزال المدمر في تركيا. إن ما أظهره المجتمع الدولي من تضامن وما وفره من مساعدة استجابة لهذه المأساة الإنسانية لهو موضع تقدير عميق لدى شعب تركيا وحكومتنا. وإن استمرار التضامن يتسم بأهمية قصوى وسيساعدنا على الخروج من هذه المأساة.

إن تركيا وأفغانستان تتمتعان بصداقة متينة قائمة على روابط تاريخية عميقة الجذور. وهذا يمكننا من الإبقاء على اتصالات قائمة بيننا، وعلى اتخاذ المبادرات المتعلقة بجميع المجموعات الأفغانية.

ويبدو أن المعاناة المأساوية التي يعانيها الشعب الأفغاني لا نهاية لها، وأن التطورات الأخيرة قد سببت

تفاقم هذه الحالة المؤلمة. واستمرار القتال في أفغانستان مصدر قلق عميق لنا. والأزمة في أفغانستان تعوق استقرار المنطقة بصورة عامة.

إن شن حركة طالبان هجومها العسكري الواسع النطاق بعد مؤتمر قمة طشقند مباشرة، والتقارير التي تفيد بحصول تشريد قسري للمدنيين من مناطق تدور فيها رحى القتال، أمران يثيران الجزع. ونحن نعتقد أن جميع البلدان يجب أن تمتنع عن الإخلال بالتوازن الداخلي الهش فعلا في أفغانستان وإدامة أمد الصراع.

وتشعر بلادي أيضا بقلق عميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان، وفصل النساء والأطفال عن رجالهم، وأعمال التطرف الديني. ومما يبعث على قلقنا أيضا الانخراط في الإرهاب الدولي وزراعة المخدرات والاتجار بها، وهي تأتي أساسا من الأراضي التي تسيطر عليها طالبان.

لقد عيَّنت تركيا منسقا لأفغانستان، على مستوى سفير، في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، بهدف إقامة اتصالات مع الأطراف في أفغانستان والدول المهتمة، والإسهام في إيجاد حل للمشكلة الأفغانية بالوسائل السلمية. ومنذ ذلك الحين، زار منسقنا كابول، ومزار شريف، وشيبيرغان، وقندهار، وطالوقان، وبادكشان، حيث أجرى محادثات مكثفة مع عدة ممثلين للشعب الأفغاني. وزار أيضا البلدان المجاورة.

والملاحظات التي استخلصناها بأنفسنا تؤكد ما هو بديهي. فوقف إطلاق النار ينبغي العمل به دون إبطاء. ونحن لا نزال نعتقد أنه لا حلّ عسكريا للأزمة الأفغانية. وإن الحفاظ على السلامة الإقليمية لأفغانستان واستقلالها يتصف بأقصى الأهمية. ولا يمكن إحلال سلام دائم إلا بتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة بتوافق وتمثيل جميع شرائح المجتمع الأفغاني.

إن الأزمة القائمة والحرب الأهلية الدائرة في أفغانستان طوال عقدين ما فتئتا تخلفان أضرارا بالغة. فالبنية التحتية، وحراثة الأرض، والأساس الصناعي والخدمات الطبية مدمرة بالكامل. والبلاد في أمس الحاجة لإعادة الإنعاش.

وعلى الرغم من استمرار القتال، يجب علينا جميعا، بوجود الأمم المتحدة واضطلاعها بدور مركزي، أن نشجع الأطراف الأفغانية على الحوار والتوصل إلى حل. وتركيا أيدت وستظل تؤيد الأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها لإيجاد حل دائم للمشكلة الأفغانية.

إن القيام بنشاط دبلوماسي ثنائي فيما بين البلدان المهتمة سيسهم أيضا في العملية الرامية إلى حل لهذه المسألة. فالنكسات الحالية يجب ألا تثنينا عن عزيمتنا. ونعتقد أيضا أن منظمة المؤتمر الإسلامي ينبغي أن تبقي على تعاونها المفيد مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بأفغانستان.

وعلى الرغم من مواردنا المتواضعة نسبيا، وعلى الرغم من الزلزال الذي حدث مؤخرا، فإن تركيا تعمل حاليا على إطلاق برنامج للمساعدة الإنسانية يستهدف مباشرة الشعب الأفغاني بأسره. وإننا نعطي الأولوية للذين هم في أمس الحاجة، ومنهم المعوقون والأطفال والأرامل. ونعتقد أن مخططات المساعدة الإنسانية لأفغانستان ينبغي أن تكون ذات قاعدة عريضة وتشمل جميع شرائح المجتمع الأفغاني. وإسهام تركيا في برنامج المساعدة الإنسانية لأفغانستان التابع للأمم المتحدة هو قيد النظر أيضا.

أخيرا، اسمحوا لي أن أعرب من خلالكم، سيدي، عن أمانينا في شفاء السيد الأخضر الإبراهيمي سريعا، وهو الذي قام بعمل ممتاز في جمع الأطراف معا من أجل التوصل إلى حل سلمي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى أعضاء المجلس.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل أوزبكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد وحيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أخاطب مجلس الأمن برئاستكم، سيدي، في هذه المناقشة بشأن بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في أفغانستان".

جمهورية أوزبكستان يساورها قلق عميق إزاء التصعيد الأخير للمواجهة العسكرية في أفغانستان، وهي تعتبر ذلك تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين والإقليميين، ولا سيما لمنطقة آسيا الوسطى.

وأود التأكيد على أن الصراع الأفغاني قد تطور من مشكلة محلية في أفغانستان إلى صراع على نطاق

إقليمي. ويمكن أن نرى اليوم العواقب الخطرة لهذه الحرب، لا داخل ذلك البلد الذي مزقته الحرب فحسب، بل وخارج حدوده، وخاصة جميع جيرانه المباشرين. وفي هذا السياق فإن بعضا من شواغلنا الأساسية يتمثل في استخدام الأراضي الأفغانية في أنشطة إرهابية وفي تدريب وإخفاء إرهابيين دوليين ومنظماتهم، وهي سياسة تؤدي عواقبها إلى خطر فادح لا على منطقة آسيا الوسطى وحدها فحسب بل على نطاق أوسع يشمل السلم والاستقرار الدوليين؛ وتعاظم اشتراك المرتزقة من بلدان أخرى في الصراع الأفغاني، الذي أصبح يكتسي طابعا خطرا؛ واستخدام الأراضي الأفغانية في زراعة وإنتاج المخدرات والاتجار بها.

ونتيجة هذا كله أصبحت أفغانستان اليوم أحد المصدرين الرئيسيين للإرهاب الدولي والتطرف الديني وأصبحت أكبر منتج ومصدر للمخدرات في العالم. ويعاني المجتمع الدولي بأسره من هذا النشاط الخطر الذي يمتد إلى معظم أنحاء الأراضي الأفغانية.

ومن أهم شواغل حكومتي استمرار توريد الأسلحة والذخيرة إلى أطراف الصراع في أفغانستان، والتدخل الأجنبي الذي لا يتوانى في أفغانستان. ونحن على يقين من ضرورة وقف هذا التدخل على الفور كي توجد الظروف اللازمة لاستئناف حوار سلمي.

ونشجب بحزم، التقارير الأخيرة عن القتل الجماعي والتشريد القسري للمدنيين، والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان في أفغانستان.

ونرحب ببيان الأمين العام الذي أدلى به بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لمقتل الدبلوماسيين الإيرانيين في مزار شريف، خاصة مناشدته لحركة طالبان بأن تجري تحقيقا جادا وسريعا في هذا الانتهاك الجسيم لقواعد القانون الدولي.

إن تصعيد الأعمال العسكرية جلب من جديد المعاناة لسكان هذا البلد، وأفضى إلى تعليق إمدادات المعونة الإنسانية الدولية إلى أفغانستان. ونرجو أن تحترم الأطراف الأفغانية قواعد القانون الإنساني الدولي وأن تبذل كل ما يمكن لإيجاد الظروف الضرورية أمام الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية لتقديم المساعدة الإنسانية لكل من يحتاجها في أفغانستان.

وترى أوزبكستان أن على الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور محوري ومحايد في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للصراع الأفغاني، ونحن في هذا الصدد نؤيد جهود الأمين العام، السيد كوفي عنان، ومبعوثه الخاص إلى أفغانستان، السيد الإبراهيمي، وجهود بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان.

وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأتمنى للسيد الإبراهيمي، الدبلوماسي المرموق في الأمم المتحدة، شفاء عاجلا.

إن عمل مجموعة "الستة زائدا اثنين" التي استهلت أنشطتها برعاية الأمم المتحدة، بدأ في الوقت الراهن يكتسي أهمية كبيرة، حيث اكتسبت المجموعة خبرة فريدة في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وعززت عن طريق الجهود المشتركة، توفير الشروط الأساسية الخارجية المؤاتية لعملية التفاوض فيما بين أطراف القتال في أفغانستان. وقد احتلت المجموعة مكانة خاصة في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الأفغانية، ونحن نرى أنها أثبتت أنها أكفأ آلية دولية لتضافر جهود الأصدقاء والبلدان المجاورة لأفغانستان.

لقد اعتمد الاجتماع الأخير للمجموعة في طشقند في ١٩ تموز/يوليه من هذا العام إعلانا سياسيا بشأن المبادئ الأساسية لتسوية سلمية للصراع في أفغانستان، وأكد من جديد الالتزام المشترك من جميع البلدان الأعضاء بنشاط المجموعة ودعمها له. وقد وفر اجتماع طشقند لمجموعة "الستة زائدا اثنين" مع إعلانه السياسي أساسا متينا لإحراز توافق إقليمي في الآراء فيما بين أعضاء المجموعة، ووضع مبادئ مشتركة ونهجا واحدا لحل الصراع الأفغاني وأتاح فرصة لأن تجدد الأطراف الأفغانية عملية المفاوضات.

ويتوافق موقف حكومة جمهورية أوزبكستان من تسوية الصراع الأفغاني توافقا تاما مع أحكام إعلان طشقند، وهو يتألف من النقاط التالية: انعدام الحل العسكري للصراع الأفغاني الذي لا يمكن حله إلا بتسوية سياسية وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن؛ والدور المحوري والمحايد للأمم المتحدة في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق حل سلمي للصراع الأفغاني؛ والالتزام التام بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية؛ وإقامة حكومة أفغانية عريضة القاعدة متعددة الأعراق كاملة

التمثيل؛ ووقف الدعم العسكري الخارجي لأي طرف أفغاني محارب، ومنع استخدام أراضي البلدان المجاورة لهذه الأغراض.

وأود أن أشير مرة أخرى إلى أن التصعيد الأخير للأعمال العسكرية في أفغانستان يثبت بجلاء لنا جميعا، ضرورة تعزيز التنسيق ودعم الجهود الدولية. وانطلاقا من هذا الرأي، اقترحت حكومة جمهورية أوزبكستان على حكومات مجموعة "الستة زائدا اثنين" عقد اجتماع للمجموعة على مستوى وزراء الخارجية خلال المناقشة العامة في الدورة الرابعة والخمسين المقبلة للجمعية العامة. وسيكون ذلك الاجتماع الثاني لوزراء المجموعة بغرض إجراء مزيد من المناقشات لأساليب التوصل إلى حل سلمي للصراع الأفغاني.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أوزبكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): تابعت مصر وطوال شهور طويلة بمزيد من القلق والترقب المواجهات العسكرية المستمرة بين الأطراف الأفغانية المتحاربة، تلك الصدامات المسلحة التي مثلت في الفترة الأخيرة تصعيدا خطيرا للموقف، خاصة مع انعكاساتها على السكان المدنيين الذين يعانون من آثار التدمير والتهجير الجبري إلى مناطق أخرى، وهو الأمر الذي تدينه بلادي بشدة. لذلك تدعو مصر المجتمع الدولي للمساعدة والعمل على وضع حد لمعاناة الشعب الأفغاني، والإسراع بتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين.

إن وضع المدنيين في أفغانستان أصبح مصدر قلق دائم للمجتمع الدولي، خاصة في الوقت الذي يتردد فيه أن أحد الأطراف الأفغانية يمارس سياسة "الأرض المحروقة" بهدف تبديل حقائق الوضع السكاني على خارطة أفغانستان. فإذا ما صدقت هذه المزاعم فإن الأمر يمثل ولا شك تجاهلا وخرقا خطيرا للمواثيق والتعهدات التي ينبغي ويتوقع أن تتمسك بها كل الأطراف الأفغانية.

تتابع مصر بقدر كبير من الاهتمام المناقشات التي يجريها مجلس الأمن حول الوضع الأفغاني من منطلق التزامها، كإحدى الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، بالعمل على إرساء السلام والاستقرار في هذه البقعة من العالم.

كما أنها تهتم، كإحدى دول منطقة الشرق الأوسط - التي تؤثر وتتأثر أيضا بما يدور في آسيا الوسطى - أن تشهد هذه المنطقة استقرارا يقدم الفرصة لشعوبها لاستغلال ثرواتها لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي.

لقد كشفت المتابعة اللصيقة للوضع الأفغاني، وانعكاساته على مناطق الجوار المباشر، وكذلك خارجها، عن اتجاه لدى جماعات من الإرهابيين تسعى لاستغلال أراضي أفغانستان وعدم وجود سلطة مركزية قادرة أو مؤثرة بها، لتصدير الإرهاب، وتدريب الكوادر بهذه الأراضي، وهو الأمر الذي تدينه مصر من ناحية، وتطالب المجتمع الدول بالتصدي له من ناحية أخرى.

إن تحقيق الاستقرار والسلام في أفغانستان سيكون له ولا شك دوره الهام في صيانة الأمن والسلم في العالم وخاصة في منطقة آسيا الوسطى. من هنا فإن الأمل كبير في أن تنجح الأطراف الأفغانية والقوى الأخرى المهتمة بالوضع الأفغاني ودول الجوار في تحقيق انفراجة حقيقية في الموقف، تعيد أفغانستان عضوا مستقرا وفاعلا في المجتمع الدولي. ولا شك أن امتناع الأطراف الخارجية عن تقديم الدعم المادي والعسكري للفصائل المتحاربة، مع احترام سيادة ووحدة أراضي أفغانستان، سيكون عاملا أساسيا على هذا الطريق.

إن أولى خطوات إنهاء النزاع في أفغانستان تبدأ بوقف إمدادات السلاح إلى كافة الأطراف المتحاربة، وممارسة الأطراف الدولية المؤثّرة على الوضع في أفغانستان ضغوطا قوية لإقناع الفصائل الأفغانية باستئناف المفاوضات والحوار السياسي تحت مظلة الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى مصالحة وطنية تأخذ في الاعتبار مصالح كل طرف. من هنا، فإننا ندعو إلى أهمية تشكيل حكومة انتقالية موسّعة تشمل مختلف الفصائل، وتضع أسس التعايش السلمي والسياسي بين كافة عناصر المجتمع الأفغاني.

إن مصر، إذ تؤيد جهود مجموعة "ستة زائد اثنين" لحل الأزمة وإذ تؤيد ما جاء في إعلان طشقند الصادر عن المجموعة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٩ حول أسس تسوية النزاع، وما جاء في بيان منظمة المؤتمر الإسلامي الصادر في ٨ آب/أغسطس الجاري، لتدعو إلى التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة حول أفغانستان. كما أنها تناشد كافة الأطراف المعنية بالأزمة أن تكثف جهودها لوقف النزيف وإهدار الطاقات والموارد في أفغانستان وسرعة تخفيف معاناة المدنيين. كما تدعو

الأطراف الأفغانية مرة أخرى إلى نبذ استخدام القوة والوقف الفوري للقتال وبدء مفاوضات الحل النهائي للنزاع.

ونأمل، في هذا السياق، عودة السفير المقتدر الأخضر الابراهيمي لممارسة دوره الإيجابي والنشط، ومعاودته العافية والصحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثلة تركمانستان. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة أتاييفا (تركمانستان) (تكلمت بالروسية): أود أن أبدأ بالتقدم بالشكر من خلالكم، سيدي، لأعضاء مجلس الأمن على سماحهم لنا بالإعراب عن موقفنا في هذه الهيئة.

إن البند المعروض علينا اليوم يكتسي أهمية خاصة. وتركمانستان تحتفظ تقليديا بعلاقات احترام وحسن جوار مع أفغانستان خالية من أية مصالح سياسية قصيرة الأمد.

والصراع الداخلي في أفغانستان، الذي دام سنين كثيرة حتى الآن، والذي تسبب فيه التدخل الأجنبي قبل ٢٠ سنة، مصدر أسى في بلادنا. وكما أكد رئيس تركمانستان مرارا وتكرارا، إن الأفغان أعزاء علينا، ونحن على استعداد لمساعدتهم، إلى أقصى حد ممكن، على إيجاد تسوية سلمية للصراع.

لقد كانت تركمانستان، ولا تزال، البلد الوحيد الذي يحتفظ بوجود متصل في أفغانستان. وأشير إلى قنصليتنا في هيرات ومزار شريف، ورغم تغيُّر الحالة السياسية الداخلية في أفغانستان، إلا أن الدائرتين القنصليتين لتركمانستان بقيتا، لأنهما تكفلان التشغيل الطبيعي لحدودنا، وهي حدود تمتد زهاء ٩٠٠ كيلومتر وتحتاج إلى إدارة. وبالنسبة لتركمانستان المحايدة، فإن هذه الحدود ليست سياجا، بل وسيلة لتنفيذ سياسة خارجية تسعى إلى المساعدة على تهيئة جو من السلام والأمن والشراكة المدرة للمنافع المتبادلة في المنطقة. وستحتفظ تركمانستان بعلاقاتها مع الأفغان بغض النظر عن المواقف التي يتخذونها. فتركمانستان تحترم خيار الأفغان أنفسهم، وبخاصة فيما يتعلق بنوع الحياة التي يقيمونها، والقوانين التي يمتثلون لها.

وتركمانستان تعتقد أن العلاقات بين تركمانستان وأفغانستان ليست امتيازا بين حكومتين وإنما تعكس ارتباطا متبادلا بين شعبين والاعتراف الذي لا يتغير لكل منهما بالآخر. والمسألة الرئيسية اليوم هي مساعدة أبناء أفغانستان على إيجاد اتفاق والبدء، بالتأييد الدولي النشط، في وضع برنامج طويل الأجل لإعادة تأهيل بلدهم. ولقد كان هذا هو النهج المحدد الذي اعتمد خلال الجولتين من المحادثات بين الفصائل الأفغانية الرئيسية في طشقند في بداية هذا العام. وقد بدأت النتائج تتحقق، فبدأت محادثات مباشرة، وظهرت أولى العلامات على إمكانية التوصل إلى اتفاق. ومع ذلك لم تلق تلك العملية أي تقييم حقيقي. ويبدو أننا لم نكن مستعدين لهذا الحدث، وبذلت محاولات مختلفة، على مستويات أخرى متنوعة وباستخدام صيغ أخرى لمحاولة حل مشكلة أفغانستان.

وفي هذه الحالة، نعتقد أن الكم لم يؤد إلى النوع. فكلما اصطدمت عملية بعقبة، جرى التخلي عنها والبدء بشيء جديد. فتبعثرت جهود المجتمع الدولي. وهذا الانتقال من مبادرة إلى أخرى دون إعطاء واحدة منها فرصة حقيقية للنجاح أو تركيز جميع الجهود على واحدة فقط لم يحسن الحالة؛ بل إن الأمر لم يقتصر في رأينا على هذا، وإنما أدى إلى جعل الأمور أكثر سوءا.

إننا نتفق جميعا على الدور المركزي الذي لا بد أن تلعبه منظمتنا في تنسيق جهود المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد ندعوها إلى أن تكون أكثر نشاطا، وأن تركز جهودها على هدف واحد: استئناف الحوار المباشر بين الطوائف الأفغانية دون أية تقييمات تمييزية لأي طرف أفغاني، وعلى وجه الخصوص دون فرض أية صيغ أو أي مشاركين من الخارج. والاتصالات الجارية بين الأطراف في الصراع، في أي ظرف من الظروف ومهما كانت النتائج، خطوة إلى الأمام نحو حل الصراع. إن الأمم المتحدة ستواجه حالات فشل ونكسات؛ فلا أحد مستثنى من ذلك. لكن المرء لا يمكنه أن يمتنع عن بذل الجهود إلا اذا كان نجاح تلك الجهود مقررا سلفا.

إننا نعتقد أن في غمار جهود الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية للتوصل إلى حل للصراع الأفغاني، ثمة دور هام ينبغي أن تقوم به البلدان التي تتحمل مسؤولية خاصة عن مصير الشعوب، وعلى وجه الخصوص أعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة، والدول المجاورة لأفغانستان، والدول الإقليمية الكبرى - الهند وتركيا والمملكة العربية السعودية.

وتركمانستان، التي حافظت على علاقات مباشرة مع أطراف الصراع الأفغاني، مستعدة لمواصلة تعزيز عملية البحث عن السلام بموافقة الأفغان. إن النقطة الأهم هنا، بالنسبة لتركمانستان، هي خيار الشعب الأفغاني - وهو شعب يملك الحكمة والخبرة والشجاعة على اتخاذ أية قرارات، حتى أكثر القرارات صعوبة.

على صعيد آخر شعرنا بحزن عميق لسماع الخبر عن مرض السيد الإبراهيمي، ونلتمس منكم، السيد الرئيس، أن تحملوا إليه تمنياتنا الطيبة بشفاء عاجل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حق (باكستان) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، يسرنا أن نراكم تترأسون هذه المداولات الهامة بشأن الحالة في أفغانستان.

اليوم ينظر المجلس مرة أخرى في الحالة السيئة في أفغانستان، التي حظيت باهتمامه أول مرة قبل عقدين تقريبا عندما كانت دولة أفغانستان المستقلة ذات السيادة تحت احتلال أجنبي. ومنذ ذلك الوقت ظل شعب أفغانستان يعاني التدمير الذي يحيق ببلده. أولا بواسطة الاحتلال الأجنبي، وبعد ذلك بصراع أهلي.

الشعب الأفغاني، بعد أن عانى في ظل الاحتلال الأجنبي طوال أكثر من عقد، توقع بعد انسحاب القوات الأجنبية من بلده، أن يعود السلم إلى أفغانستان، وكما توقع من المجتمع الدولي، الذي ساعده في التخلص من العبودية الأجنبية، أن يساعده أيضا في إعمار وبناء بنيته الأساسية المدمرة واقتصاده ومعيشته. وللأسف، أنه بعد انسحاب القوات الأجنبية بقليل تُرك الشعب الأفغاني وحده في وقت كان فيه في أشد الحاجة إلى المساعدة والعون والتشجيع من الخارج لإعادة بناء مجتمعه. وكانت النتيجة صراعا داخليا على السلطة لا يزال دائرا حتى اليوم. إن شعب أفغانستان يرنو إلى السلام. مثله مثل سائر الشعوب الأخرى في جميع أنحاء العالم، وهو يريد ايضا أن يبني معيشته حتى يعيش في سلام وأمن وشرف وكرامة. ومن أسف هذا لم يكن ممكنا بسبب الاقتتال الذي لا يزال يعصف بذلك البلد.

كم كانت باكستان ترغب في عزل نفسها عن الأحداث في أفغانستان، لكنها لا يمكنها أن تفعل ذلك. إن الحدود التي تتشاطرها باكستان وأفغانستان والتي يبلغ طولها ٥٠٠ ٢ كيلومتر في أراض بالغة الصعوبة كانت دائما سهلة التسلل. وقبائل كثيرة ترتحل بمناطق الحدود. ومن الناحية التاريخية، كانت هناك تنقلات للقبائل من أفغانستان إلى باكستان خلال أشهر الشتاء والعودة إلى أفغانستان خلال الصيف. وملايين من اللاجئين الأفغان انتقلوا إلى باكستان بعد الاحتلال السوفياتي، وتنقلهم إلى أفغانستان ومنها خرج منذ ذلك الوقت عن نطاق السيطرة إلى حد كبير. واضطرت باكستان إلى أن تواجه هذه الحقائق. وهذا هو الخلاف الرئيسي بين حالتنا وحالة الآخرين الذين يجلسون بعيدا، ويجدون من السهل تقديم النصيحة أو توجيه اتهامات مغرضة ضد بلدي لا أساس لها. والواقع الفعلي في أفغانستان أيضا هو أن طالبان تسيطر على ٩٠ في المائة من الأراضي، بما في ذلك العاصمة، كابول. وباكستان بل وأعضاء المجتمع الدولي كافة يجب أن يعترفوا بهذه الحقيقة ويتعايشوا معها.

ليس هناك بلد في العالم يمكن أن يكسب أكثر مما ستكسبه باكستان من عودة السلم والاستقرار إلى أفغانستان. واستمرار الصراع وعدم الاستقرار في أفغانستان يفرض عبئا بالغا على باكستان. فما يقرب من ١,٨ مليون لاجئ أفغاني، وهي أكبر مجموعة من اللاجئين في أي بلد في العالم، ما زالوا مقيمين في باكستان. وهذه الهيئة تدرك تماما التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي كان على باكستان أن تتحملها في توفير المستلزمات الأساسية، مثل الإسكان والتعليم والمنشآت الطبية والمياه الصالحة للشرب والبنية الأساسية وما إلى ذلك، للاجئين الأفغان طوال العقود القليلة الماضية. ويدرك المجلس أيضا الثمن الذي دفعه أبناء باكستان وما زالوا يدفعونه فيما يتعلق بأثر ذلك على نوعية حياتهم وعلى أمنهم الشخصي، وأثر المخدرات على شباب باكستان وعدد من العوامل الأخرى. لذلك تمثل أفغانستان السلمية المستقرة بوحدتها ووحدة أراضيها وسيادتها التي لا تمس واحدا من أهم اهتمامات باكستان الوطنية.

ورئيس وزراء باكستان، السيد محمد نواز شريف ملتزم شخصيا بإيجاد حل سلمي للصراع الأفغاني. وتحقيقا لهذا الغرض، أيدت باكستان تأييدا كاملا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، والأمين العام ومبعوثه الخاص - الذي نتوجه إليه بأطيب التمنيات والصلوات باستعادة عافيته في أقرب وقت - وكذلك مبادرات منظمة المؤتمر الإسلامي.

وبالمثل، فإن باكستان رحبت وشاركت بنشاط في عملية "ستة زائد اثنين" في المسعى المشترك لاستعادة الحياة الطبيعية إلى أفغانستان. وبالإضافة إلى دعمنا لجميع المبادرات الدولية، اضطلعنا أيضا بالعديد من الجولات المكوكية بين الأطراف على كل من الجانبين الأفغانيين على أمل تضييق خلافاتهما. وأنجزت العملية الأخيرة قبل عدة أيام فقط، عندما قام وفد من باكستان بزيارتين لطاجيكستان للاجتماع بممثل المهندس أحمد شاه مسعود وذهب إلى قندهار للاجتماع بزعيم حركة طالبان. وأود مع ذلك أن أؤكد على جهودنا الثنائية لتعزيز عملية السلام في أفغانستان والتي تستكمل ولا تلغي جهود وعمل الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبلدان مجموعة "ستة زائد اثنين".

والسلام الدائم في أفغانستان لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس توافق الآراء بين الأفغان. وأي حل للصراع الأفغاني يجب أن يكون بين الأطراف المحلية. والتاريخ الأفغاني شاهد على حقيقة أن الحلول الداخلية لا يمكن أن تفرض على شعب أفغانستان الذي يتمسك بقوة باستقلاله. والمجتمع الدولي يدرك جيدا أن الأفغان لم يقبلوا طوال تاريخهم هيمنة الآخرين عليهم أو إدارة شؤونهم من جانب جهة خارجية بغض النظر عن قوة أو مركز القوى الخارجية. وهذا الأمر يصبح حتى في أيامنا هذه. وتفهم باكستان هذا الواقع. وليست لديها أية رغبة في التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان. وتعرف تمام المعرفة افتقارها إلى القدرة على التحكم في مسار الأحداث في أفغانستان أو تغييره. وقد يكون من الحماقة بالنسبة لأي بلد أن يسعى إلى السيطرة على مصير شعب أفغانستان.

إن باكستان لا تقدم أي دعم لأي فريق في أفغانستان. غير أننا نعرف أن بعض دول الجوار وغير دول الجوار تفعل ذلك بوسائل مختلفة، بما في ذلك توفير خبراء الدفاع والمعدات العسكرية بل والألغام الأرضية، ولأسباب معروفة جيدا وواضحة للمجتمع الدولي. أما والحال كذلك، فإنني لن أتجشم عناء الاستفاضة في الكلام عنها. ونصيحتنا لهذه البلدان أيضا هي أن تكف عن بذل هذه الجهود لأنها لن تؤدي إلا إلى إطالة أمد معاناة الشعب الأفغاني، ودون أن تنجح في تعزيز مصالحها الذاتية المتوخاة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتعامل مع الأطراف الأفغانية وأن يواصل تشجيعها على سلوك طريق السلام من خلال إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة ومتعددة الأعراق في أفغانستان. وبغية تعزيز الحوار بين الأفغان، فإن من الضروري وقف جميع أشكال التدخل الخارجي في أفغانستان. وأبرز جوانب هذا التدخل يتمثل في إمدادات المعدات العسكرية التي تواصل إشعال نيران الصراع في أفغانستان.

وإننا نوافق على المقترح الذي قدمته الصين اليوم في مجلس الأمن بفرض حظر على الأسلحة إلى أفغانستان. وقد اقترحنا في الماضي فرض حظر على الأسلحة قابل للتحقيق ينطبق على جميع أرجاء أفغانستان. ونعتقد أن هذا المقترح يستحق دراسة جدية من جانب هذه الهيئة إذ أنه يمثل الطريقة الوحيدة للحد من قدرة الفصائل الأفغانية على شن حرب بعضها ضد بعض.

وهذا الحظر يجب أن يرافقه أيضا برنامج دولي شامل لتعمير أفغانستان وإعادة تأهيل اللاجئين. لقد دمرت الحرب أفغانستان تدميرا كاملا. فلا توجد هياكل أساسية أو طرقات أو اتصالات سلكية ولاسلكية أو مراكز لتوليد الطاقة. والقطاع الزراعي فيها يكاد ينعدم. ونعتقد أن برامج التعمير والتأهيل ستوفر حوافز قوية لتحقيق السلام في أفغانستان، إذ أن الشعب الأفغاني سيرى بنفسه الفوائد الملموسة المتأتية عن السلام والاستقرار.

وأية سياسة تسعى إلى معاقبة أو عزل أو نبذ فصيل أو أكثر من الفصائل الأفغانية لا يمكن أن تؤدي إلا إلى تأجيج نيران الحرب في الحالة المتفجرة في أفغانستان. والمجتمع الدولي يجب ألا يظهر بمظهر يبدو فيه أنه يؤيد طرفا ضد آخر في الصراع. ويمكن إيراد الحجة بأن حركة طالبان تعتقد بأن المجتمع الدولي لا يعاملها معاملة عادلة. فبالرغم من حقيقة أنها تسيطر على ٩٠ في المائة من الأراضي، بما في ذلك العاصمة، وأنها استعادت بنجاح القانون والنظام في المناطق الخاضعة لسيطرتها، يواصل المجتمع الدولي والأمم المتحدة الاعتراف بفصيل آخر في أفغانستان على أنه يمثل الحكومة الشرعية. وقد تكون حركة طالبان على حق في تشكيكها في المعايير التي تطبقها الأمم المتحدة في إضفاء الشرعية والاعتراف الدوليين. ونرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتيح لحركة طالبان فرصة متساوية لكي يسمع منها المجلس.

لقد سمعنا عن بعض التحركات المتعلقة بفرض مجلس الأمن جزاءات على حركة طالبان. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الجزاءات ستؤدي إلى نتائج عكسية. فالجزاءات قد تثير مشاعر بالظلم والاقتصاص من غير

ذنب، مما يعزز مشاعر التطرف. ومن شأن الجزاءات أيضا أن تزيد في إفقار شعب أفغانستان، إلا أنها على الأرجح لن تؤدي إلى أي تغيير ملموس في الخارطة السياسية للبلاد. وأنه لمن خلال المشاركة وليس العزل يمكن تحقق السلام في أفغانستان. ولذا فإن من الضروري التروي في فرض التدابير العقابية وتكييف الجهود لتحقيق السلام.

لقد مثل الاجتماع الذي عقدته مؤخرا مجموعة "ستة زائد اثنين" حدثا هاما. فلأول مرة يلتقي الطرفان الأفغانيان الرئيسيان مع المجموعة. ومثل اجتماع طشقند بداية عملية تسعى إلى الجمع بين الطرفين الأفغانيين الرئيسيين في عملية الحوار. وتدعم باكستان وتؤيد تأييدا كاملا القرارات التي اعتمدتها مجموعة "ستة زائد اثنين" وتعتقد أن المجموعة يجب أن تواصل جهودها الحميدة وأن تكثفها.

إن استئناف الأعمال القتالية بعد اجتماع مجموعة "الستة زائد اثنين" مباشرة كان حقا مؤسفا للغاية. ونحن لا نعتقد أن المسألة الأفغانية يمكن حلها عن طريق القتال. ونشعر بخيبة الأمل إزاء استئناف القتال لأن حركة طالبان، وبعد بذل جهود كبرى من جانبنا، اقتنعت بالمشاركة في الاجتماع على الرغم من وجود تحفظات لديها. ويتمثل موقف طالبان في الجولة الأخيرة من الاعتداءات قد بدأتها قوات المهندس أحمد شاه مسعود التي قصفت مطار كابول بالقذائف بعد الاجتماع مباشرة. وباكستان لا ترغب في الدخول في جدل عقيم بشأن مسألة من أطلق النار أولا. فنحن لا نحبذ استمرار الصراع، ولا الأثر الذي يخلفه على المدنيين وتشريدهم طوعا أو قسرا.

وبعد ما استضفنا ملايين اللاجئين الأفغان طوال عقدين، ندرك إدراكا جيدا محنة المشردين. فنحن ندين أيضا الإرهاب كائنا من كان مرتكبه بجميع أشكاله ومظاهره. وبعد تعرضنا لإرهاب ترعاه الدولة من حدودنا الشمالية، ندرك الحاجة إلى استئصال هذه الآفة من العالم.

إن باكستان، وأكيدا المجلس، ليست بحاجة إلى دروس في السلوك الحضاري من أولئك الذين يرتكبون أسوأ أنواع الاضطهاد ويمارسون إرهاب الدولة على شعب قابع تحت احتلالهم غير القانوني.

وفي ضوء اندلاع القتال مؤخرا في أفغانستان، يُزعم أن بعض المواطنين الباكستانيين يشاركون في القتال وهذا يساق كبرهان على مشاركة باكستان في الصراع. إن هذا الاتهام خاطئ وخبيث، وباكستان ترفضه. ومن المحتمل أنه بسبب الحدود النفيذة بين باكستان وأفغانستان، يمكن أن يكون بعض اللاجئين الأفغان الشباب عادوا إلى أفغانستان، وهم يشاركون في القتال دعما لمجموعة أو لأخرى. وليس من الممكن أن تجبر باكستان اللاجئين الأفغان على البقاء في باكستان إذا رغبوا في العودة إلى أفغانستان طوعا. وهناك العديد من هؤلاء اللاجئين أتوا إلى باكستان على مدى العقدين الماضيين ويمكن الخلط بينهم وبين الباكستانيين. ومع ذلك، لا يسعنا أن نعطيهم مركز الباكستانيين بسبب مكوثهم في البلاد كلاجئين. كذلك هناك احتمال بأنه لربما قام بعض الباكستانيين بالتسلل عبر الحدود إلى أفغانستان. وباكستان لا يمكن بالتأكيد أن تتهم بأنها تشارك في الصراع على هذا الأساس المشكوك فيه.

هذه المناقشة المتعلقة بأفغانستان مناسبة ميمونة. ويحدونا الأمل في أن يواصل مجلس الأمن التشجيع على الترويج لسلام دائم وعادل في أفغانستان. إن السلام والاستقرار سيعودان إلى أفغانستان لا عن طريق التهديدات والجزاءات وتدابير العقاب، بل عن طريق إعادة إعمار البلد المدمر وإعادة إنعاش الشعب وتشكيل حكومة متعددة الأعراق عن طريق عملية حوار فيما بين الأفغانيين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي السيد مختار لماني، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، الذي وجه المجلس إليه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لماني (تكلم بالعربية): في مستهل كلمتي أود أن أعرب لكم عن عميق شكري على السماح لي بمخاطبة هذا المجلس الموقر.

بعد سماع العرض الوافي والدقيق الذي قدمه مشكورا هذا الصباح سعادة السيد برندرغاست، وكيل الأمين العام، نشعر بالألم الشديد والأسف الكبير للمعاناة المتزايدة للشعب الأفغاني نتيجة الظروف الصعبة ونتيجة استمرار وتصعيد القتال بين الفصائل المتناحرة، وما يصاحب ذلك من تدهور خطير في الأوضاع

المعيشية والخسائر البشرية الفادحة، وكذلك إلحاق الدمار الواسع بالممتلكات وانتشار وتفاقم الفقر والحرمان والمجاعة في مختلف أنحاء البلاد، إضافة الى تهجير وتشريد السكان على نطاق واسع داخل أفغانستان نفسها وانتهاك حقوق الإنسان والتمييز ضد النساء.

لقد أكد المؤتمر الإسلامي لوزراء خارجية الدول الأعضاء، المنعقد مؤخرا في الفترة ما بين ٢٨ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ في واغادوغو، بوركينا فاصو، على استحالة حل المشكلة الأفغانية عسكريا. وأكدت الفقرة الرابعة من القرار ٢٦/١١ بشأن الوضع في أفغانستان على دعوة الأطراف الأفغانية الى نبذ العنف والابتعاد عن استعمال القوة، والعودة مجددا الى الحوار. كما أعربت الفقرة الثانية من نفس القرار على ضرورة استئناف المفاوضات بدون تأخير أو شروط مسبقة وبرعاية كل من الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والتعاون بهدف إقامة حكومة نيابية ذات قاعدة عريضة ومتعددة الأعراق.

لعل من بين الأمور التي تساهم في استمرار وتفاقم الوضع وانتشار الحرب وتصعيدها الاستمرار في مد كافة الفصائل المتناحرة بالأسلحة والعتاد. وقد طالبت الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي من خلال قرارات عديدة ومتعددة بضرورة وقف تدفق الأسلحة والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان. وقد أكد مؤتمر واغادوغو مؤخرا على ضرورة الاحترام الدقيق لمبادئ عدم التدخل في أفغانستان، وأن المسؤولية الرئيسية عن توفير حل سلمي للصراع تقع على عاتق الشعب الأفغاني ذاته. ولكن بالرغم من ذلك وصلت الأزمة، وما يصاحبها من عدم استقرار في المنطقة فيما يخص الأمن وكذلك الازدياد المستمر في زراعة وتصدير المخدرات، الى أن أصبحت مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي بأسره.

أود التذكير مجددا بضرورة دعم المبادرات الهادفة للحل السلمي، والتعبير عن استعداد منظمة المؤتمر الإسلامي وأمينها العام المشاركة والمساهمة في كافة الجهود التي من شأنها إنهاء المأساة الأفغانية، متطلعين بذلك الى اليوم الذي تتحقق فيه الوحدة والمصالحة والوفاق حتى يتمكن شعب أفغانستان من توجيه طاقاته وموارده لمجابهة التحديات الجسام المتعلقة بإعادة البناء والإعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

قبل إنهاء هذه الكلمة، لابد لي من الإشادة بالجهود الدؤوبة التي يضطلع بها معالي الأمين العام للأمم المتحدة. كما نشيد بالجهود المتفانية والمخلصة التي بذلها ولا يزال يبذلها سعادة الاستاذ الأخضر الإبراهيمي، مبعوث الأمين العام لأفغانستان، الذي كان لي عظيم الشرف في مرافقته في إحدى مهامه في المنطقة. وإنني أدعو الله عز وجل أن يكتب له الشفاء العاجل وينعم عليه بموفور الصحة.

ختاما، نعتقد أن إخراج أفغانستان من واقعها الحالي ليس بالأمر السهل. وهو يفرض تنفيذ واحترام التزامات متعددة محليا وإقليميا ودوليا تستدعي بالضرورة التقيد بالتعهدات واحترام جميع القرارات ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وأود أن أتوجه بالشكر إلى جميع من شاركوا في هذه المناقشة الهامة على مساهماتهم المفيدة للغاية التي ستكون مرجعا لمناقشات المجلس المقبلة بشأن هذا البند.

وبالنيابة عن جميع أعضاء المجلس، أرجو من الأمانة العامة أن تنقل أطيب تمنياتنا إلى السيد الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الخاص للأمين العام إلى أفغانستان، وتمنياتنا له بالشفاء التام العاجل.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.
